حوليات
كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الإقطاع في العالم الإسلامي

(من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري)

بين الجدل النظري والواقع التاريخي

د. محمود إسماعيل
قسم التاريخ - جامعة الكويت

الحولية الحادية عشرة
الرسالة التاسعة والستون

١٤١٠ / ١٤١١هـ
١٩٨٩ / ١٩٩٠م

هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج رئيس هيئة التحرير
ا. د. فؤاد حسن زكريا
د. منصور احمد بوخمسين
د. محمد سليمان الحداد
د. محمد رجا الدريني

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الامارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) ـ مصر ٥٠ قرشا ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ـ ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	افراد	٤,- د. ك	٦,- د. ك
	مؤسسات	١٦,-	١٨,-
الدول العربية	افراد	٥,- د. ك	٧,- د. ك
	مؤسسات	١٨,-	٢٠,-
الدول الاجنبية	افراد	٣٢,.. دولار	٤٠,- دولاراً
	مؤسسات	٦٤,-	٧٠,-

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية إستفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت : 72454 ت : ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الحادية عشرة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م الرسالة التاسعة والستون

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والانجليزية ويراعى ألا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١ × ٢٩ سم (A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصا باللغتين العربية والانجليزية في حدود ٢٠٠ (مائتي) كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لّماع، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملا مبتدأ بالكنية أو الاسم الاخير، وعنوان المصنف تحته خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: :

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، طـ ٣، مصر دار المعارف، د . ت.

ـ جامع البيان عن تأويل القرآن. تحقيق محمد محمود شاكر، طـ ٢، دار المعارف بمصر. د . ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، طـ ٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي: ـ

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف ثم يليه الجزء ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي: ـ

ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٣، ص ٩١.

ـ الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، ج ٢، ص ١٢٠.

ـ الشايب، ص ٤٠.

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا.

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد اقرار نشرها في الحوليات الا بعد الحصول على اذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبع الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم اجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالاضافة أو الحذف.

١٣ ـ تمنح ادارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه.

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات الى: ـ

رئيس تحرير حوليات كلية الآداب

كليـة الآداب ـ جامعة الكويت

ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالديـة

رمـز بريدي : 72454

الكـويـت

الإقطاع في العالم الإسلامي

(من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري)

بين الجدل النظري والواقع التاريخي

د. محمود إسماعيل
قسم التاريخ - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الحادية عشرة - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م

المؤلف

د. محمود إسماعيل

دكتوراه في التاريخ الإسلامي عام ١٩٧٠ ـ جامعة القاهرة.

أستاذ التاريخ الإسلامي ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

ألف سبعة عشر كتابا في التاريخ والفكر والأدب فضلا عن عشرات الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة.

من أهم مؤلفاته ما يلي :

١ - الخوارج في بلاد المغرب. الدار البيضاء ١٩٦٧.
٢ - الحركات السرية في الإسلام. بيروت ١٩٧٣.
٣ - سوسيولوجيا الفكر الإسلامي. الدار البيضاء ١٩٨٠.
٤ - تاريخ الحضارة العربية الإسلامية. الكويت ١٩٨٨.
٥ - الأدارسة ـ حقائق جديدة. الكويت ١٩٨٩.

محتـــوى البـحـــث

مقـدمـــة	١١
المبحث الأول : مدخل نظري .	١٥
المبحث الثاني : العوامل الممهدة لسيادة الاقطاعية .	٢٥
المبحث الثالث : سيادة نمط الانتاج الاقطاعي .	٤١
البيبليوجرافيا .	٦٧

ملخص

اختلف الدارسون حول ما اذا كان العالم الاسلامي الوسيط قد عرف نظام الإقطاع أم لم يعرفه. ويرجع هذا الاختلاف بالدرجة الأولى إلى اتساع هذا العالم وامتداد تاريخه لعدة قرون من الزمان، فضلا عن تداخل وتعايش أنماط الإنتاج بصورة معقدة بحيث يصعب الفصل بين الأنماط السائدة والأخرى المتواجدة تواجدا هامشيا. يضاف إلى ذلك اختلاف بيِّن، بَيْن ما ورد نظريا في كتب الأحكام السلطانية والفقه، وبين التطبيق العملي. وأخيرا خطأ مقارنة الدارسين المحدثين الإقطاع الإسلامي بالفيودالية الأوروبية.

أمام هذه الإشكالية لم يكن هناك بد من اتباع منهج استقصائي استقرائي يعول على مسح الظاهرة مسحا تاريخيا دقيقا بما يسوغ القدرة على اصدار حكم دقيق وأمين.

وقد أثبت هذا الرصد حقيقة وجود الإقطاعية خلال القرون الأربعة الهجرية الأولى وإن كان هذا الوجود عابرا. كما أثبت ترسيخها وسيادتها العالم الاسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري وحتى بواكير العصر الحديث.

ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما :

أولا : فقدان العالم الاسلامي موارده المالية من التجارة الدولية نتيجة هيمنة قوى أجنبية على البحار وانتزاعها دور الوساطة في «تجارة العبور» الدولية من المسلمين، الأمر الذي أدى إلى تدهور البورجوازية والتمهيد لسيادة الإقطاعية.

ثانيا : ابتلاء العالم الإسلامي بموجة اجتياحات بدوية رعوية انطلقت من الأطراف لتسيطر على القلب (المراكز) وتقيم نظما عسكرية تكرس الإقطاع.

وقد أثبت البحث سيادة ظاهرة الإقطاع العسكري في العالم الإسلامي بأسره منذ منتصف القرن الخامس الهجري. واتسم الإقطاع العسكري بكثير من خصائص الإقطاع الأوروبي الفيودالي وإن تميز عنه بعديد من السمات الخاصة. لعل من أهمها انسحاب ظاهرة الإقطاعية على أمور الجباية فيما عرف بنظام الالتزام أو التضمين. كما وجدت صيغ

أخرى مدنية تتيح اقطاع «المنفعة» أو «الاستغلال» إلى جانب الإقطاع العسكري الذي اتسم بتمتع المقطع بكافة حقوق الملكية.

ولقد أثبت البحث أخيرا تراوح سيادة الخصائص المميزة للإقطاعية من إقليم إلى آخر من العالم الإسلامي بدرجة لا تؤثر في الملامح العامة التي تميز الإقطاع الاسلامي، والتي تبرهن على مصداقية وجوده تاريخيا. ذلك الوجود الذي يعد مؤشرا أمينا على تدهور العالم الإسلامي سياسيا وحضاريا منذ منتصف القرن الخامس الهجري.

مقدمة

على وفرة ما ألف وصنف في التاريخ الإسلامي قديما وحديثا، نفتقر إلى دراسات معمقة تتعلق بجوانبه الاقتصادية. والقليل الذي مس هذه الجوانب ورد ضمن مصنفات وتواليف عامة تتناول الحضارة الإسلامية على وجه الإجمال. وهو لا يعدو مجرد عروض وصفية لموارد الإنتاج ووسائله ليس إلا. أما ما يتعلق بأنماط الإنتاج وتأثيراتها في صياغة البنى الطبقية وتوجيه الأحداث والوقائع السياسية وتخليق أنماط الفكر والنظم؛ فجد نادر بالنسبة لكتابات المؤرخين العرب على الأقل. والقليل الذي صدر في السنوات الأخيرة في هذا الصدد ـ ومعظمه نتاج دراسات المشتغلين بالفكر ـ لا يخلو من آفات التعميم والمجازفة واعتساف التأويل على حساب الوقائع نتيجة الانزلاق في مغبات «الأدلجة» وأوهام الإسقاطات النظرية والتأملات الانطباعية.

يرجع هذا القصور ـ فيما نرى ـ إلى هولامية النظرة إلى موضوع علم التاريخ؛ بحيث اقتصرت على رصد الوقائع والتنقير عن الأخبار السياسية والأحداث العسكرية بالدرجة الأولى. وترتب على ذلك تضييق دائرة المظان التي اقتصرت على الحوليات والتراجم وأغفلت مصادر جد هامة ككتب الخراج والأموال والفقه والنوازل والملل والنحل والجغرافيا والرحلات والأدب وما شابه. هذا بالنسبة للمؤرخين العرب المحدثين.

أما ما يتعلق بكتابات المفكرين فيعوزها الرصد الموضوعي العياني لمسيرة التاريخ الإسلامي عبر زمان مديد ومكان شاسع. وهو أمر حكم سلفا بالتشكيك في صدق التحليلات والتخريجات، وبالتالي في الأحكام التأويلية والتنظيرية.

لكن ثورة معرفية ومنهجية بدأت حول منتصف هذا القرن في مجال العلوم الاجتماعية والانسانيات، قدر لها أن تضع حدا لمزالق الاتجاهين السابقين، الكلاسيكي والاديولوجي في آن. وكان من أهم نتائجها على صعيد المعرفة، القول بوحدة الصيرورة وشمولية التطور وفق قوانين العلم الموضوعي مفيدة في ذلك من منهجيات العلوم البحتة. ولعل هذا يفسر ما ترتب على ذلك من نقلة منهجية تفيد

من سائر المناهج التاريخية والاجتماعية والأنثروبولوجية وتستعين بالنظريات المستحدثة في قراءة النصوص أو في تحديد الأنساق أو في التحليل والتركيب والتفسير والتنظير.

وما يعنينا بصدد هذه النقلة المعرفية والمنهجية هو إجماع الدارسين على أهمية دراسة الاقتصاد في حقل التاريخ باعتباره حجر الزاوية في تخليق وقائعه وظواهره. وإن كان جل المؤرخين العرب ـ خصوصا المشتغلين منهم بدراسة التاريخ الإسلامي ـ ما فتئوا يترددون بين الإقدام والإحجام، وبين التأييد والتنديد في تقويم مقولات «علم التاريخ الجديد».

وربما كان المؤلف من المبشرين الباكرين بأهمية تلك النقلة الإبستيمولوجية والمنهجية، فضلا عن محاولة الإفادة من نتائجها في عدد من الدراسات التي أثارت وما تزال من غبار الحوار لحد الساعة.

ودراستنا هذه ما هي إلا تتمة لدراسة سابقة حول الموضوع ضمناها في مؤلفين سابقين، سوف تتلوها دراسة تأثيراتها وفعالياتها في صياغة وسائل وقوى وعلاقات الإنتاج، فضلا عن تخليق البنى الطبقية التي توجه وتفسر التاريخ والتراث العربي الإسلامي.

قسم الباحث موضوع الدراسة إلى ثلاثة مباحث محورية هي :

أولا : مدخل نظري يعالج «إشكالية» الإقطاع الإسلامي في ضوء المظان الكلاسيكية والدراسات الحديثة وفق منهج يعول على المقارنة بالإقطاع الأوروبي الذي عرف «بالفيودالية».

ثانيا : محاولة استقصاء العوامل الممهدة لسيادة وترسيخ الإقطاعية حول منتصف القرن الخامس الهجري من خلال تضافر عاملين متداخلين ومتزامنين، أحدهما خارجي؛ ويتمثل في فقدان العالم الإسلامي السيادة على البحار وبالتالي تدهور موارده المالية التي كان يجنيها من وراء قيامه بدور الوسيط في تجارة «العبور» العالمية. والآخر داخلي؛ ويكمن في سلسلة الاجتياحات البدوية الرعوية «الطرفدارية» التي أسفرت عن تكريس اقتصاد زراعي ورعوي منكمش على حساب الاقتصاد «الميركينتالي»

الذي ساد تاريخ الحقبة السابقة.

ثالثا : يرصد هذا المبحث ـ في أناة ـ كيفية ترسيخ الإقطاع عموما والإقطاع العسكري على وجه الخصوص في سائر أقاليم العالم الإسلامي. كذا يوضح أوجه التماثل وأوجه التباين في درجة سيادة الظاهرة مفسرا إياها في ضوء المعطيات «الجغرا ـ تاريخية».

وينوه المؤلف بأن عملا كهذا أعظم من أن يضطلع به باحث مفرد؛ لذلك أفاد من عديد من الدراسات المتعمقة التي أنجزها بعض النجباء من طلبته في أطروحاتهم العلمية التي أشرف عليها واستطاع بفضل تلك الدراسات «الرأسية» أن ينسج رؤيته الأفقية «التنظيرية» وهي لا تعدو أن تكون خريطة معلمية تحفل بالكليات وتترك الجزئيات للباحثين التالين المتخصصين في دراسة الإسلاميات، تاريخا وتراثا.

والله أسأل التوفيق

المبحث الأول

مدخل نظري

بعد رصد دقيق للأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في العالم الإسلامي ؛ انتهينا إلى رؤية تفسر التاريخ الإسلامي تفسيرا اجتماعيا. وبعد معالجة أمينة للتاريخ السياسي الإسلامي حتى منتصف القرن الخامس الهجري؛ تأكدت مصداقية تلك الرؤية بما لا يدع للشك سبيلا. كما اهتدينا إلى اعادة تحقيب مسيرة هذا التاريخ إلى حقب متعاقبة متصلة وفق معيار قوامه تحديد المعالم والانعطاف والتحولات نتيجة تغيرات سوسيو ـ سياسية ترتبت عليها أخرى موازية في البني الفكرية والتشريعية. وبذلك تجاوزنا المعايير الكلاسيكية التي مزقت هذا التاريخ انطلاقا من رؤي كرونولوجية وإثنية وثيولوجية.

ومع ذلك، أثيرت ـ ولا تزال ـ قضايا خلاف وإشكاليات تتعلق بالمنهج والرؤية، بعضها مؤيد والآخر معارض. لذلك فلا مندوحة عن استهلال دراسة تلك الحقبة التي اصطلحنا على تسميتها «بعصر سيادة الإقطاعية» دراسة نظرية مركزة حول مشروعية الرؤية ومصداقية المنهج وصحة الاصطلاح. هذا على الرغم من إفرادنا مباحث عن الموضوع في الجزأين السابقين من مشروع «سوسيولوجيا الفكر الإسلامي»[1].

وننوه بأن هذا المبحث لا يخفل إلا باضافة ما نراه جديدا إلى ما سبق وأن عولج سلفا.

وننوه أيضا بإفادتنا ـ في المحل الأول ـ من دراستين جديدتين حول الموضوع، تتعلق الأولى «بالبورجوازية» [2] والثانية بالإقطاع[3]. هذا فضلا عن الرجوع إلى

(١) راجع : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، جـ ١، ص ٢٠ وما بعدها، جـ ٢، ص ٢٣٥ وما بعدها، الدار البيضاء ١٩٨٠.

(٢) راجع : جواتياين : دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، الترجمة العربية، الكويت ١٩٨٠.

(٣) راجع : إبراهيم القادري : أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، رسالة ماجستير، مخطوطة، كلية الآداب بفاس، ١٩٨٤.

الكثير من المظان الأصلية والدراسات الحديثة والمعاصرة الأخرى التي اهتمت بالموضوع.

أما عن البورجوازية؛ فنلاحظ أن بعض الدارسين رفضوا الاعتراف بتسمية المصطلح على صعيد التاريخ الإسلامي[٤]. بل منهم من قال بأن العالم الإسلامي خلا من دور ولو يسير لهذه الطبقة[٥]. في حين أكد آخرون هذا الدور وفعاليته خصوصا على الصعيد الحضاري[٦].

والجديد الذي قدمه جواتياين ـ استنادا إلى وثائق الجنيزة ـ أن البورجوازية الإسلامية لم تكن تجارية فقط؛ بل كانت بورجوازية تجارية ـ صناعية تأسيسا على اقتران التجارة بالصناعة في العالم الإسلامي الوسيط؛ «إذ أن منتجي السلع كانوا أيضا هم الذين يتجرون فيها في الغالب الأعم»[٧] كما حوت شرائح هذه الطبقة إلى جانب الصناع والتجار؛ العلماء والكتاب والأطباء الذين امتهنوا الحرف والصناعات فضلا عن اشتغالهم بالعلم والكتابة[٨] هذا على الرغم من كون الشريحة الفاعلة في هذه الطبقة هي «رجال الأعمال» الذين انصرفوا إلى المغامرات المربحة وجمع المال وعاشوا حياة الدعة والترف وأعطوا ظهورهم للسياسة[٩]. ويفسر بذلك أسباب تدهور البورجوازية حول منتصف القرن الخامس الهجري بعد تدهور دورها كوسيط في التجارة الدولية في عالم البحر المتوسط[١٠] هذا فضلا عن تدهورها في البحار الشرقية كما سنوضح بعد حين.

ويري جواتياين أن «غياب النقابات المتخصصة المحكمة التنظيم خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين»[١١] يشكل دليلا على تدهور البورجوازية.

(٤) من هؤلاء هانز هنريش شايدر وإيف لاكوست.

(٥) منهم كلود كاهن في كتابه : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية. وإن كان قد عدل عن رأيه هذا في كتابه : الحكم الذاتي للمدن الإسلامية في العصور الوسطى.

(٦) منهم آدم ميتز في كتابه : تاريخ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري.

(٧) جواتياين : المرجع السابق ص ١٤٧.

(٨) نفسه : ص ١٤٨.

(٩) نفسه : ص ١٥٧، ١٥٨.

(١٠) نفسه : ص ١٥٩، ١٦٠.

(١١) نفسه : ص ١٥٧.

ويبرهن على ذلك بخلو وثائق الجينزة آنذاك من ذكر كلمة «نقابة»، بينما اقتصر دور «طوائف الحرف» ـ أو الأصناف فيما نرجح ـ على التنظيم الداخلي ورفع مستوى الصناعات فضلا عن أداء الطقوس والمراسم الدينية المحلية بعد اندراجها في سلك التصوف[١٢]. لذلك عجزت عن تخليق طبقة عمالية قوية قادرة على الدفاع عن حقوقها إزاء أصحاب العمل والسلطة. «فالحرف اليدوية لم تحدد لأفرادها هيكلا ذاتيا ولم تحصرهم في طبقة محددة»[١٣] نؤكد هذا الحكم استنادا إلى قرائن سقناها في دراسة سابقة[١٤] كما أكده ماسنيون[١٥] في دراسته الرائدة عن النقابات منذ وقت مبكر.

وعلى ذلك تسقط حجج برنارد لويس[١٦] التي تزعم وجود نقابات إسلامية حول ذلك التاريخ. وإن كان قد تراجع عن دعواه حين أرجع تلك النشأة إلى ما بعد الغزو المغولي[١٧]. وفي كل الأحوال اعترف بأن دور الأصناف سواء قبل منتصف القرن الخامس أو بعده لم يتعد الدعاية للمذهب الإسماعيلي، كذا خدمة الطرقية الصوفية في ظل العثمانيين فيما بعد[١٨].

وقد أكد الدكتور عبدالعزيز[١٩] الدوري صدق مذهبنا حين أثبت أن أصناف الحرف كانت مغلولة اليد نظرا لإشراف المحتسب عليها. ومن ثم اقتصر دورها على تنظيم تقاليد الحرف فضلا عن مواجهة الأخطار العسكرية الخارجية التي تعاظمت آنذاك.

صفوة القول إن خلو العالم الإسلامي من النقابات ـ حسب المفهوم المتعارف

---

(١٢) نفسه : ص ١٧٨.

(١٣) نفسه : ص ١٨٨.

(١٤) انظر للمؤلف : الحركات السرية في الإسلام ص ١١٧، ١١٨، بيروت ١٩٧٣.

(١٥) انظر Le Passion d'al - Hallaj, Paris, 1922, P. 88.

(١٦) النقابات الإسلامية، ترجمة عبدالعزيز الدوري، مجلة الرسالة الأسبوعية عدد ٣٣٥، ص ٦٩٦.

(١٧) نفسه : عدد ٣٥٦، ص ٧٣٦.

(١٨) نفسه : عدد ٣٥٧، ص ٩٧٥.

(١٩) راجع : نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد، عدد ١، يونيو ١٩٥٩، ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

عليه في النظم الرأسمالية ـ دليل على تدهور البورجوازية الإسلامية منذ منتصف القرن الخامس الهجري. وإن هذا التدهور جرى لحساب الإقطاع العسكري الذي ساد العالم الإسلامي منذ ذلك التاريخ.

أما عن ظاهرة تعاظم «الإقطاعية»؛ فما زالت تثير جدلا بين الدارسين. وحسبنا أن معظمهم لا يعترف بوجود إقطاع في العالم الاسلامي أصلا. ونحن نرد هذه الإشكالية إلى عوامل شتى؛ منها الاختلاف حول مفهوم الإقطاع في الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية ككتب الخراج والأحكام السلطانية. هذا فضلا عن البون الشاسع بين ما ورد فيها من أحكام مثالية وبين حقيقة الواقع العياني التاريخي. كذا تباين صيغ وأشكال الإقطاعية في العالم الإسلامي الوسيط باختلاف الزمان والمكان. وأخيرا تعويل معظم الدارسين المحدثين على قياس هذه الصيغ والاشكال وفق النمط الفيودالي الأوروبي.

ولعل ذلك كله كان من وراء حكم كلود[٢٠] كاهن بأنه «من الخطأ القول بوجود إقطاع إسلامي، نظرا لأن المقطع كان ملزما بدفع ضريبة للدولة. على عكس الاقطاع الأوروبي الذي كان صاحبه حرا من أية ضرائب، وقادرا على ممارسة السلطة الإدارية داخل إقطاعيته». وقد فاته التمييز بين إقطاع «الاستغلال» وإقطاع «الرقبة»، إذ تحرر صاحب الإقطاع الأخير من دفع ضرائب مالية أو عينية للدولة. كما كان له حق التصرف الكامل في إقطاعه بالبيع والتوريث والرهن. هذا في نظير تقديم خدمات عسكرية للدولة[٢١] كما هو شأن الفيودالية الأوروبية. لذلك حق لابن سلام[٢٢] القول «للأحاديث التي جاءت في الاقطاع وجوه مختلفة»، تماما كالاقطاع الأوروبي الذي اختلفت صيغه وأنماطه باختلاف الزمان والمكان.

وفضلا عن كلود كاهن، رفض آخرون ـ مثل بولياك ولامبتون ـ القول بوجود إقطاع إسلامي لأن العالم الإسلامي لم يعرف نظام «القنانة»[٢٣] الذي كان ركيزة الفيودالية الأوروبية. وفات هؤلاء أن القنانة في أوروبا الإقطاعية كانت أخف وطأة

(٢٠) تاريخ العرب والشعوب الاسلامية، ص ١٧٨.

(٢١) الطرطوشي: سراج الملوك، ص ١٢٣، القاهرة ١٢٨٩هـ.

(٢٢) كتاب الأموال، ص ٢٥٧ القاهرة ١٩٨١.

(٢٣) راجع التفصيلات في رسالة إبراهيم القادري سالفة الذكر، ص ٣١ وما بعدها.

من «العبودية» في الإقطاع الاسلامي. ذلك أن القن كان في وضع وسط بين العبد والحر؛ إذ تمتع الأقنان بحقوق محددة لدى «السيد» في حين جرد العبيد في الإقطاع الإسلامي من سائر الحريات[٢٤].

شهد العالم الإسلامي أصنافا شتى من الإقطاعية؛ مثل إقطاع المنفعة وإقطاع الرقبة وإقطاع أرض الموات والصوافي والأرض التي ورثها الخلفاء عن آبائهم، وكلها اعتبرت عند الفقهاء مشروعة[٢٥]. هذا فضلا عن صيغ أخرى غير مشروعة كالإلجاء والإيغار والقبالة والطعمة وما شابه[٢٦].

وما يعنينا أنها جميعا صارت مشروعة ومبررة منذ منتصف القرن الخامس الهجري حين سادت الإقطاعية العالم الإسلامي بأسره عن طريق القوة والغلبة العسكرية. وفي ذلك يقول الماوردي[٢٧] «الجند أحق الناس بالإقطاع». ويقول القلقشندي[٢٨]: «في زماننا فسدت الحال وتغيرت القوانين وخرجت الأمور عن القواعد الشرعية. وصارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال حتى عمت البلوى». لذلك نبه بعض[٢٩] الدارسين إلى خطورة الاقتصار على المصادر الفقهية وحدها دون وعي بمجريات التاريخ العياني.

وننبه بدورنا إلى خطأ التعويل على كتابات المحدثين التي تتخذ من الفيودالية

---

(٢٤) من القرائن الدالة على ذلك ما ذكره المالكي على لسان عبيد إحدى الضياع في إفريقية لسيدهم «نحن عبيدك وكل مالنا في هذه القرية فهو لك». انظر: رياض النفوس، جـ ١، ص ١٢٦، القاهرة ١٩٥٢.

(٢٥) ومع ذلك اختلف الفقهاء في تعريف الإقطاع. فذهب البعض إلى أنه يختص بأرض الموات، والبعض الآخر قصره على أرض الإمام فقط. ومنهم من حدده في إقطاع المنفعة أو الاستغلال، ومنهم من اعترف بإقطاع «الرقبة».

انظر: ابن سلام: المرجع السابق، ص ٢٥٧، ابن إبراهيم: الإمتاع في أحكام الإقطاع، ورقة ٢، مخطوطة بالخزانة الملكية بالرباط، قدامة بن جعفر: الخراج وصنعة الكتابة، ص ٨٥، ليدن ١٨٨٩.

(٢٦) راجع إبراهيم القادري: المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢٧) الأحكام السلطانية، ص ١٩٤، القاهرة ١٩٦٠.

(٢٨) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج ١٣، ص ١١٧، القاهرة.

(٢٩) إبراهيم القادري: المرجع السابق، ص ٣٤.

الأوروبية معيارا لمعرفة الإقطاع في العالم الإسلامي. وحسبنا ما ذكره كلود كاهن[٣٠] الذي تراجع عن رأيه السابق في رفض القول بوجود إقطاع اسلامي ـ من أن «العالم الإسلامي اتجه نحو الإقطاع الفيودالي نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية». كما نص مكسيم رودنسون[٣١] صراحة على أن «الإقطاع الإسلامي مواز للفيودالية».

أما عن موقف الباحثين العرب من الإشكالية، فقد تراوح كذلك بين الاعتراف بوجود إقطاع إسلامي وبين الرفض. فمن قائل «بانعدام أي شبه بين الإقطاع الإسلامي والإقطاع الأوروبي[٣٢] وذهب إلى أن «نمط الإنتاج الآسيوي» يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي. وهو قول سبق تفنيده في دراسة سابقة[٣٣]، كما فنده غيرنا[٣٤] مقترحا صيغة «النمط الخراجي» كبديل. وبالمثل ناقشنا خطأ تلك الصيغة في الدراسة السابقة نفسها[٣٥]. وإن كان صاحبها قد تراجع عن هذا الرأي ليعترف «بتحول النمط الخراجي إلى نمط إقطاعي منحط[٣٦]» كما ذهب دارسون آخرون إلى أن «الإقطاع الشرقي متأثر بنمط الإنتاج الآسيوي[٣٧]. وتلك مقولة فندها أيضا تلميذنا إبراهيم القادري[٣٨] باقتدار يغني عن اللجاج.

ونحن نعزو هذا الخلط والتخبط في دراسات بعض الماركسيين العرب المحدثين إلى الإسراف في الاعتماد على النصوص الماركسية النظرية القاصرة ـ بصدد هذا الموضوع ـ دون إحاطة كافية بتطور الواقع التاريخي الإسلامي. أما من قدر لهم الإلمام بمجريات هذا التاريخ؛ فلم يتقاعسوا عن الاعتراف بوجود إقطاع إسلامي تعاظم وترسخ في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري[٣٩].

---

(٣٠) L'evolution sociale Musulmane, Vol. 2, P. 49, Paris 1959.

(٣١) الإسلام والرأسمالية، الترجمة العربية، ص ٤٧، بيروت ١٩٧٩.

(٣٢) انظر: أحمد صادق سعد: ست دراسات في نمط الإنتاج الاسيوي، ص ١٦٤ بيروت ١٩٧٩.

(٣٣) انظر: محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، جـ ١، ص ٢٢ وما بعدها.

(٣٤) راجع: سمير أمين: الطبقة والأمة والتاريخ في المرحلة الإمبريالية ص ٥١، بيروت ١٩٨٠.

(٣٥) محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣٦) سمير أمين: التطور اللامتكافىء، ص ٣٦، بيروت ١٩٧٨.

(٣٧) راجع: العفيف الأخضر: تعليقات على هامش البيان الشيوعي، ص ٢٦٤، بيروت ١٩٧٥.

(٣٨) أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، ص ٤٠.

(٣٩) انظر: عبدالعزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٩٦، بيروت ١٩٧٨.

صفوة القول؛ إن الإقطاعية ظاهرة ثابتة في العالم الإسلامي الوسيط، اتخذت صورا شتى ما لبثت أن تبلورت وتحددت ملامحها وخصائصها المميزة لتسود العالم الإسلامي برمته منذ منتصف القرن الخامس الهجري. ولا حاجة لتبيان ظروف وملابسات هذا التطور في هذا المقام لأننا سوف نتناوله بالدرس والفحص في المبحث التالي. وحسبنا هنا أن نشير إلى أهم هذه الملامح والقسمات العامة، مقارنة بتلك التي تميز الفيودالية الأوروبية.

تشترك الظاهرتان في تماثل ظروف النشأة والتكوين. إذ ارتبطتا باجتياحات شعوب بدوية طرفدارية أفضت إلى حالة من الاضطراب والفوضى مهدت لترسيخ الإقطاعية وسيادتها سواء في العالم الإسلامي أو في أوروبا.

وبالمثل تشابهت الظاهرتان في شيوع مبدأ توريث الإقطاع؛ على الأقل في إقطاع «الرقبة» في العالم الإسلامي[٤٠].

واشترك النمطان الإسلامي والفيودالي في بلورة سلطات الأمراء المقطعين، بحيث كانوا يتمتعون بصلاحيات إدارية مطلقة فضلا عن السلطات المالية والقضائية والعسكرية[٤١].

كما شكلت الأهداف العسكرية قوام النمطين معا؛ فكان الأمير المقطع والبارون أو الكونت يقدمان للسلاطين والملوك إمدادات من الجند لإقرار الأمن في الداخل ومواجهة الاعتداءات الخارجية.

وبالمثل تشابهت أحوال الفلاحين والأقنان في النمطين معا؛ بحيث كانت الحاجة إلى «الحماية» Patrocinium تمثل حجر الزاوية في الولاء للمقطعين. وإن انحدرت أحوال الفلاحين إلى بؤس أعظم مما حل بالأقنان؛ فكانت علاقتهم بالأمراء الإقطاعيين أقرب ما تكون إلى العبودية في[٤٢]بعض الأحيان.

كما تماثلت الظاهرتان في نسبية سيادة النمط حسب معطيات الزمان والمكان.

---

(٤٠) عن مزيد من المعلومات، راجع : إبراهيم القادري : المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤١) آشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ص ٢٣٢، دمشق ١٩٨٥.

(٤٢) نفسه ص ٢٣٣.

إذ نعلم ـ على سبيل المثال ـ أن ترسيخ الإقطاع الإسلامي في الشرق كان أسبق تاريخيا من سيادته في المغرب والأندلس، كما أن النمط الذي ابتكره السلاجقة في القلب غدا الأ نموذج الأمثل الذى ساد سائر الدول الإسلامية التي تلتهم. وبالمثل كان ترسيخ الفيودالية في أوروبا الغربية يسبق زمنيا سيادتها في أوروبا الشرقية.

أخيرا، اشترك النمطان الإسلامي والأوروبي فيما ترتب على سيادتهما من نتائج أفضت إلى التجزئة السياسية وتدهور العمران وغلبة النصية والغيبية على حساب العقلانية في الفكر والثقافة.

بينما اختلف النمطان في عدة جوانب ؛ منها تفرد الإقطاع بخاصية تبديل الإقطاعية أو حتى مصادرتها من قبل الدولة خصوصا في عهود السلاطين الأقوياء، بينما اتسمت بالثبات في النمط الفيودالي. وهذا يرجع ـ فيما نرى ـ إلى كثرة التغييرات السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي، على عكس المجتمعات الأوروبية التي اتسم تاريخها بالسكون والجمود.

ومنها أيضا، انتفاء حقوق العبد إزاء السيد في الإقطاع الإسلامي على عكس الفيودالية التي نظمت أعرافها وقننت العلاقة بين السيد والقن[٤٣] هذا على الرغم مما كفله الإسلام للأرقاء من حقوق.

ومنها تفرد الإقطاع الإسلامي بخاصية تأمين رواتب الجند بعد أن عجزت النظم السياسية عن دفعها نقدا نظرا لنضوب مواردها من التجارة الدولية. بينما ظلت تلك الغاية ثانوية في الفيودالية حيث أمنت الفلاحة موردا هاما لأمراء الإقطاع والملوك[٤٤]. وهذا الرأي يجب ـ فيما نرى ـ ما ذهب إليه البعض من احتفاظ النظم الإسلامية باقتصاد منتعش نسبيا إذا ما قورن بالاقتصاد الفيودالي المتدني والمنكمش[٤٥].

يضاف إلى ذلك تعاظم سلطان الحاكم في الإقطاع الإسلامي بالقدر الذي

---

(٤٣) ابراهيم القادري : المرجع السابق، ص ٤٩.

(٤٤) آشتور ص ٢٣١.

(٤٥) نفسه ص ٢٣٢.

أتاح له قمع طموحات أمراء الإقطاع سياسيا، وهو أمر نادر الوقوع في الفيودالية الأوروبية[٤٦].

وبالمثل تميز الإقطاع الإسلامي بإقامة أمراء الإقطاع في المدن وإنابة وكلاء عنهم لإدارة أمور الضياع، على خلاف السادة في الإقطاع الأوروبي الذين كانوا يقيمون في دوائرهم الإقطاعية «الدومين»[٤٧]. وهذا يفسر ظاهرة خراب الأرياف والبوادي في ظل الإقطاع الاسلامي، في حين تقلص البون بين الريف والحضر في ظل الفيودالية الأوروبية.

أخيرا تفرد الإقطاع الإسلامي باستحداث أنماط إقطاعية لم تعرفها المجتمعات الأوروبية «القرو ـ وسطوية». منها على سبيل المثال «تضمين» جباية الأموال[٤٨] واشتغال المقطعين أحيانا بالتجارة. وهو أمر أفضى إلى تدهور سطوة الإقطاعية الإسلامية خصوصا في العصور المتأخرة.

صفوة القول؛ إن العالم الإسلامي شهد ظاهرة الإقطاعية منذ العصور الإسلامية الباكرة. لكنها كانت هشة وهامشية، ما لبثت أن ترسخت منذ منتصف القرن الخامس الهجري، حيث تبلورت وتحددت قسماتها وتميزت خصائصها، كما شرحنا سلفا.

أما عن الظروف والملابسات التي أفضت إلى ترسيخ تلك الظاهرة وتكريسها في العالم الإسلامي برمته، فهي موضوع المبحث التالي.

---

(٤٦) ابراهيم القادري : المرجع السابق، ص ٥١.

(٤٧) نفسه ص ٥٣.

(٤٨) نفسه ص ٥٣، ٥٤.

المبحث الثاني

العوامل الممهدة لسيادة الإقطاعية

ارتبط ترسيخ الإقطاعية في العالم الإسلامي حول منتصف القرن الخامس الهجري بعاملين أساسيين : أحدهما خارجي، ويتمثل في فقدان المسلمين سيادتهم على البحار شرقا وغربا. والآخر داخلي؛ ويكمن في اجتياحات الشعوب والقبائل البدوية «الطرفدارية» مراكز الكيانات السياسية المتداعية وإسقاطها ثم الهيمنة على مقدرات الحكم والسياسة.

وغنى عن القول أن الظاهرتين متلازمتان ومتداخلتان بحيث مهدت كل منهما لتعاظم الأخرى، ثم تضافرتا في النهاية على إضعاف البورجوازية وتكريس الإقطاعية. وهذا يعني أن سيادة الإقطاعية تمثل الطور الأخير والحاسم في سلسلة متصلة من الصراع بين البورجوازية والإقطاع.

وقد سبق لنا إثبات أن انتصارات البورجوازية من قبل كانت نتيجة هيمنة المسلمين على البحار، ومن ثم السيطرة على تجارة العبور العالمية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب[1]. وكان فقدان هذا الدور ضربة قاضية للبورجوازية التي وقعت فريسة الاجتياحات البدوية الرعوية في المشرق والمغرب على السواء. وهو أمر أتاح للإقطاعية أن تتدعم على انقاضها.

إن تعاظم وسيطرة النظم العسكرية الإقطاعية جاء نتيجة عجز البورجوازية الهشة عن إنجاز ثورة شاملة تمكن لسيادة الأمن والاستقرار في الداخل وتواجه الأخطار الخارجية في آن.

وما يعنينا هو رصد هذه الأخطار بقصد الوقوف على أسباب تحول العالم الإسلامي في صراعه مع «دار الحرب» من الهجوم إلى الدفاع، ومن التوسع إلى التقوقع، وما نجم عن ذلك من فقدان السيادة على البحار ومن ثم فقدان ميزة الوساطة في «تجارة العبور» العالمية.

---

(١) راجع للمؤلف : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج ١، ٢، المقدمة.

ولسوف نبدأ برصد هذه الظاهرة في عالم البحر المتوسط أولا، ثم نثنى بالبحار الشرقية بعد ذلك.

ولنبدأ بتبيان فقدان الفاطميين سيادتهم البحرية على القطاع الشرقي من البحر المتوسط بعد الإخفاق في مواجهة الأساطيل البيزنطية والصليبية فضلا عن أساطيل المدن الإيطالية.

معلوم أن الفاطميين الأوائل بسطوا سيادتهم على شرقي وموسطة البحر المتوسط، وهو ما أثبتناه في دراسة سابقة[٢] وأكده غيرنا من الدارسين[٣]. لكن الحال تغير فانحسرت هذه السيادة منذ خلافة المستنصر بالله الفاطمي. فلطالما ألحقت البحرية البيزنطية الهزائم المتوالية بالأساطيل الفاطمية حتى اضطر الفاطميون إلى طلب المهادنة دون طائل[٤]. إذ عول البيزنطيون على الثأر وطفقوا يشنون الإغارات المظفرة على سواحل مصر والشام[٥].

مهدت تلك الانتصارات البيزنطية لنجاح الغزو الصليبي الذي تمكن من تأسيس إمارات أربع ببلاد الشام، فضلا عن تهديد الموانىء المصرية كدمياط والإسكندرية فضلا عن القاهرة نفسها[٦]. ولعل هذا يفسر لماذا عجز الفاطميون عن حماية موانيهم بالشام كيافا وصور، وكذا فقدان كل هذه الموانىء الشامية[٧] بعد سقوط آخرها ـ عسقلان ـ عام ٥٤٨هـ[٨]. وكانت الضربة القاضية للبحرية الفاطمية حين شرع عموري ـ ملك بيت المقدس ـ في غزو مصر؛ فلم يجد الوزير الفاطمي شاور بدا من إحراق السفن المصرية بالفسطاط[٩].

(٢) انظر : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا : ٢ : ٢٤٠.

(٣) انظر : Lane - Poole : History od Egypt in the middle ages, P. 148, London, 1901.

(٤) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٢٥٩، القاهرة ١٩٨١.

(٥) المقريزي : المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، جـ ١، ص ٣٣٥ بولاق ١٢٧٠هـ.

(٦) سعاد ماهر : البحرية في مصر الإسلامية، ص ٩٩، القاهرة ١٩٦٧.

(٧) أحمد مختار العبادي وزميله : تاريخ البحرية الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ص ٢٠٢ القاهرة ١٩٨٥.

(٨) نفسه ص ١١٦.

(٩) المقريزي : خطط ٢ : ١١٠.

كما أسهم البنادقة في ضعضعة النفوذ الفاطمي في القطاع الشرقي من البحر المتوسط. إذ قدر لهم إغراق أسطول فاطمي هب لاستنقاذ صور من الخطر الصليبي[١٠] وانتهزوا فرصة ضعف الفاطميين لتضييق الحصار على مراكزهم الأخرى ببلاد الشام[١١].

ولما شجر الصراع بين الصليبيين والبيزنطيين؛ تمكن البنادقة من التدخل فيه لصالحهم وطردوا الحاميات البيزنطية من بعض الجزر في البحر المتوسط وإن بقيت قبرص ورودس في حوزة بيزنطة[١٢].

لكن وفاقا بين القوى النصرانية الثلاث ـ لأسباب تجارية ـ تم على حساب النفوذ الفاطمي شرقي المتوسط[١٣].

وزاد الطين بلة ظهور قوة بحرية نصرانية أخرى في موسطة البحر المتوسط، ألا وهي مملكة النورمان في صقلية وجنوبي إيطاليا. ومعلوم أن ظهور النورمان تم على أنقاض نفوذ الفاطميين وحلفائهم من بني زيري في إفريقية. فمنذ أوائل القرن الخامس تعرضت السيادة الفاطمية على صقلية لهزات عنيفة من جراء الإغارات البيزنطية المتعاونة مع عملائها من مسلمي الجزيرة. وقد أسفرت عن خروج معظم نواحي الجزيرة عن دائرة نفوذهم، برغم محاولات الزيريين استرداد هذا النفوذ مرارا دون طائل[١٤]. وقد اندثر النفوذ الفاطمي من الجزيرة نهائيا بعد استيلاء النورمان عليها عام ٤٨٣هـ. ومن صقلية أمعن النورمان في شن إغارات على إفريقيا الزيرية ـ حليفة الفاطميين ـ ونجحوا في الاستيلاء على المهدية عاصمة الفاطميين من قبل.[١٥]

---

(١٠) سعاد ماهر : المرجع السابق، ص ٩.

(١١) أحمد مختار العبادي : المرجع السابق، ص ١٢٢.

(١٢) هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، الترجمة العربية، ص ٢٠٢، القاهرة ١٩٨٥.

(١٣) نفسه ص ٢٠٤.

(١٤) آرشيبالدلويس : القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، الترجمة العربية، ص ٣٠، القاهرة.

(١٥) المكتبة الصقلية، جـ ١، ص ٢٧٣، ليبيزج ١٨٦٥، ابن الاثير : الكامل في التاريخ، جـ ١ ص ٦٨، ليدن ١٨٦٦.

هكذا فقد المسلمون سيادتهم على شرقي وموسطة البحر المتوسط لتؤول إلى قوى نصرانية بيزنطية وصليبية وبيزاوية ونورمانية.

وبالمثل وصل المد النصراني المتعاظم إلى القطاع الغربي من حوض البحر المتوسط الذي كان يسوده أمويو الأندلس. وقد تم ذلك على إثر تعاون بحري بين المدن الإيطالية والنورمان[١٦]. ومن القرائن الدالة على ذلك استيلاء أسطول بيزا على جزيرة ميورقة وطرد المسلمين منها دون أن يحرك مسلمو الأندلس ساكنا[١٧]. كما تعاون النورمان في صقلية مع نصارى الأندلس للإغارة على موانىء إشبيلية وغرناطة وباجة. هذا فضلا عن مساعدتهم في حركة «الاسترداد»؛ حتى ان السيد القمبيطور الذي دوخ ملسمي الأندلس كان مغامرا نورمانيا[١٨].

وعلى ذلك فقد المسلمون سيادتهم على البحر المتوسط كله على إثر تعاون القوى النصرانية من أجل الهيمنة على موارد تجارة العبور الدولية. وفي ذلك يقول أحد الشعراء المسلمين المعاصرين لتلك الأحداث :

البحر للروم تجري السفين به ... على مهل والبر للعرب[١٩]

كما ذكر أرشيبا لدلويس[٢٠] أنه «على إثر استرداد بيزنطة هيمنتها على جزر البحر المتوسط؛ انهارت البحرية الإسلامية الفاطمية ـ محور صقلية ـ إفريقيا ـ وانهارت الخلافة الأموية بالأندلس. وأغرى ذلك مختلف الجماعات والمدن الغربية للتفوق البحري».

وبديهي أن يسفر هذا التحول عن إعادة صياغة مستقبل العالم الإسلامي خلال الحقب التالية صياغة تنحو نحو الضعف والاضمحلال[٢١].

---

(١٦) هايد : المرجع السابق، ص ١٩٤.

(١٧) نفسه ص ١٥٤.

(١٨) Provencal : Histoire de L'Espagne Musulmane, Vol.3, P.485, Paris, 1950.

(١٩) انظر التفصيلات في : محمود إسماعيل : مقالات في الفكر والتاريخ، ص ٧٧، الدار البيضاء ١٩٧٨.

(٢٠) القوي البحرية والتجارية، ص ٢٩.

(٢١) نفسه ص ٣٠.

وقبل رصد النتائج الاقتصادية الهامة التي ترتبت على هذه التحولات من المفيد أن نعرض لمتغيرات مماثلة في البحار الشرقية أفضت إلى النتائج ذاتها.

شهد القرن الخامس الهجري خروج هذه البحار من دائرة السيادة الإسلامية بعد تطاول الخطر الصيني وطرد الأساطيل الإسلامية من المحيط الهندي. إذ نعلم أن أساطيل الصين انفردت بنقل البضائع والسلع من الصين إلى الهند[٢٢] كما تعاظمت القرصنة الهندية لتهدد الملاحة الإسلامية بين الهند والخليج. وبالمثل أصاب الشلل نشاط المسلمين البحري في الخليج نفسه بسبب إغارات سكان جزيرة قيس على سواحله. وقدر لهم احتكار نقل البضائع الهندية بعد تحقيق السيادة البحرية على الخليج[٢٣]. وعبثا حاول إباضية عمان تجنيد الجيوش والأساطيل لردعهم[٢٤]. كما حالوا بين تجار صحار وبين الاتجار مع الصين[٢٥]. وأرغم قراصنتهم السفن القادمة من البصرة ومن الهند على الرسو بمرافئهم؛ الأمر الذي أفضى إلى تدهور العمران في موانىء الخليج منذ ذلك الحين. وحسبنا أن ميناء سيراف الذي اشتهر بتعاظم عمرانه ولى «سبخة لا ينبت لها زرع» بعد أن هجره التجار إلى موانىء جزيرة قيس بشهادة ابن حوقل[٢٦]. لذلك ازدهرت هذه الموانىء وغصت أسواقها بالسلع الشرقية والإفريقية[٢٧].

بديهي أن يتمخض فقدان العالم الإسلامي سيادته على البحار شرقا وغربا عن نتائج اقتصادية ومن ثم سياسة وبيلة. ومايعنينا بصددها هو معرفة مدى ما أسفرت عنه من تدهور البورجوازية الإسلامية وترسيخ الاقطاعية على أنقاضها.

ورثت القوى النصرانية دور الوساطة التجارية العالمية عن المسلمين على إثر هيمنتها على البحر المتوسط. إذ أدى التعاون الصليبي ـ البيزنطي النورما ندى

---

(٢٢) هايد: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢٣) نفسه ص ١٧٧.

(٢٤) انظر: سالم بن حمود السيابي: عمان عبر التاريخ، ص ٩٨، عمان ١٩٨٦.

(٢٥) هايد: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢٦) المسالك والممالك، ص ٣٩، ٤٠، ليدن ١٨٧٣.

(٢٧) نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص ١٢١، ١٢٢، القاهرة ١٩٧٣.

الإيطالي إلى بروز دور المدن الإيطالية ـ وخاصة بيزا ـ في حركة التجارة بين الشرق والغرب. ومن المظاهر الدالة على ذلك؛ وجود جالية بيزاوية تجارية في القسطنطينية تمتعت برعاية أباطرتها[٢٨]. كما نجحت البندقية في الحصول على امتيازات مشابهة[٢٩]. واستهدف الطرفان معا الوصول إلى مصادر تجارة الشرق مباشرة بعد عقد صلات ود مع الروس[٣٠]. ذلك أن الاضطرابات الداخلية في آسيا الوسطى ـ نتيجة الاجتياحات البدوية الإستبسية ـ أسفرت عن تهديد الطريق التجاري الواصل بينها وبين بغداد. لذلك تحول جل النشاط التجاري إلى الطريق المؤدي إلى الأنهار الروسية[٣١].

كما أدت الأسباب نفسها إلى توجه القوافل التجارية من الهند إلى آسيا الصغرى وبلاد الشام[٣٢].

وطدت المدن الإيطالية علاقاتها بالصليبيين في الشام بعد ان حظيت بامتيازات في بيزنطة كما ذكرنا سلفا. وحسبنا ما سبق إيضاحه عن دور هذه المدن في التمهيد للغزوات الصليبية. إذا كانت أساطيلها تتولى نقل الجنود من موانيها فضلا عن «التجار من سكان تلك المدن»[٣٣]. كما حالوا بين الفاطميين وبين التعرض للوجود الصليبي بالشام لحرمانهم من دورهم التجاري العالمي إبان الحقبة المنصرمة. لذلك كافأهم الصليبيون بمنح تجارهم امتيازات داخل إماراتهم. إذ سمحوا لهم بتكوين مستوطنات غدت «مراكز مهمة لتجارة الشرق الأدنى»[٣٤]. ولم يدخر هؤلاء التجار وسعا في الاصطدام مع الصليبيين حين أزمعوا الانتقاص من الامتيازات التي منحوها إياهم[٣٥].

---

(٢٨) هايد : المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٢٩) نفسه ص ٢١٠.

(٣٠) نفسه ص ٢١٩.

(٣١) موريس لومبار : الذهب الإسلامي منذ القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر، فصل في كتاب «بحوث في التاريخ الاقتصادي»، ص ٧٧، القاهرة ١٩٦١.

(٣٢) نعيم زكي : المرجع السابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣٣) هايد : المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٣٤) نفسه ص ١٥١، ١٥٢.

(٣٥) نفسه ص ١٧٣.

لقد نجح هؤلاء التجار الإيطاليون في القسطنطينية والشام في احتكار دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب. «ولم يعد للمسلمين المغلوبين على أمرهم في هذا المجال إلا دور ثانوي»[٣٦].

وبالمثل عرقل الوجود الصليبي بالشام حركة التجارة بين الشام ومصر، كذا بين الشام وشبه الجزيرة العربية. فلطالما تعرضوا للقوافل بهدف السلب والغنم[٣٧] وفي أوقات المهادنة فرضوا على التجار المسلمين الجبايات والمكوس الباهظة[٣٨] وفي كل الأحوال كانت مدنهم تغص بالسلع الشرقية التي تاجروا فيها كذلك لحسابهم الخاص[٣٩].

ولم تعدم بيزنطة نصيبا في تلك التجارة خصوصا بعد انتعاش تجارة الروس مع القسطنطينية عقب هيمنة الروس على معظم تجارة البحر الأسود[٤٠] كذلك أسهم الروس بدور خاص في تصريف سلع التجارة الشرقية بأسواق أوروبا بعد أن صار الطريق الواصل بين البحر الأسود والبحر البلطي أداة جد هامة بين غرب أوروبا وبلدان آسيا الوسطى.[٤١]

صفوة القول؛ أفضت تلك التحولات الخطيرة إلى فقدان الشرق الإسلامي دوره السابق في تجارة العبور العالمية، الأمر الذي فت في قوة البورجوازية الإسلامية ومهد لسيادة الإقطاعية.

كل هذا يفسر أيضا لماذا حاول التجار الأوروبيون ـ فيما بعد ـ الحفاظ على مكاسبهم التجارية في الشرق الإسلامي؛ عن طريق عقد علاقات مودة مع المغول من أجل الوصول إلى منابع التجارة الشرقية رأسا. وبالفعل وصل التجار الأوروبيون إلى الهند والصين إما عن طريق القرم وجنوب الفلجا أو طريق طرابيزون

(٣٦) نفسه ص ١٧٥.
(٣٧) نفسه ص ١٨٤.
(٣٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(٣٩) نفسه ص ١٨٦.
(٤٠) آرشيبالدلويس: المرجع السابق، ص ٣٣٧.
(٤١) نفسه ص ٣٣٨.

ـ أذربيجان وتمكنوا من حرمان التجار المسلمين من دورهم التجاري العالمي إبان الحقبة السابقة[٤٢].

والأدهى من ذلك هو طموح المخطط النصراني لحرمان التجار المسلمين في المغرب والأندلس من هذا الدور خصوصا بعد أن فقد المسلمون في المغرب سيادتهم على القطاعين الأوسط والغربي من حوض البحر المتوسط. ليس أدل على ذلك من تعاون النورمان والبرجنديين ورهبان الأديرة الكولونية والمدن الإيطالية من أجل الهيمنة على دور الوساطة في تجارة العبور بين الشمال والجنوب[٤٣] ولقد أفاد النورمان من تلك الظروف في توسيع دائرة نشاطهم التجاري في عالم البحر المتوسط. وهذا يفسر لماذا حرص ملكهم روجر الثاني على حيازة بعض المراكز التجارية والصناعية في البلقان على حساب بيزنطة[٤٤] ولماذا حرص ملوك النورمان عموما على التعاون مع المدن الإيطالية من أجل دور مماثل في توزيع سلع التجارة الشرقية. لذلك عقدوا معاهدات تجارية مع بيزا؛ التي حرصت على إقصاء التجار المغاربة عن دور الوساطة التجارية بين بلاد المغرب وأوروبا[٤٥]. وفي المقابل أفاد البيزاويون من النورمان الذين احتكروا تجارة ذهب السودان في بلاد المغرب، بحيث حاز البيزاويون على نصيب من هذا الذهب. ويبدو أن المدن الإيطالية الأخرى حظيت بنصيب أيضا من ذهب السودان نتيجة عقد صلات مودة مع النورمان. يفسر ذلك ما أقدمت عليه تلك المدن من ضرب نقود ذهبية بعد تحويل النورمان ذهب السودان إلى أوروبا والحؤول دون تسربه إلى الشرق الإسلامي كما كان الحال إبان الحقبة المنصرمة[٤٦].

على أن هذه المدن طمحت إلى الوصول إلى ذهب السودان دون وساطة النورمان. ويبدو أنها نجحت في مسعاها؛ إذ نعلم أن نابلي وجايتا وكمبانيا وغيرها عقدت اتفاقات تجارية مع التجار المغاربة تتيح لها الحصول على ذهب السودان. كما حاز نصارى الأندلس على نصيب منه عن طريق الاتجار مع هذه المدن فضلا عن

---

(٤٢) Ostrogorosky : History of the Byzantine State, P. 382, Oxford, 1968.

(٤٣) Ibid, P. 379.

(٤٤) هايد : المرجع السابق ص ١٩٤.

(٤٥) موريس لومبار : المرجع السابق، ص ٧٩.

(٤٦) روبرت لوبيز : محمد وشارلمان، فصل من كتاب «بحوث في التاريخ الاقتصادي»، ص ١٣٥.

النورمان. هذا بالإضافة إلى ما حصلوا عليه من خلال الجبايات التي فرضوها على أمراء الطوائف المتصارعين في الأندلس[٤٧].

كل هذا يفسر لماذا تدهور الاقتصاد في الشرق الإسلامي بعد حرمانه من ذهب السودان الذي تسرب إلى أوروبا، فضلا عن ذهب القسطنطينية الذي كان المسلمون المشارقة يحصلون عليه مقابل تصديرهم سلع التجارة الشرقية.[٤٨] كما يفسر أيضا النتائج الاقتصادية ومن ثم السياسية الوبيلة التي أدت إلى تدهور العالم الإسلامي بمشرقه ومغربه. إذ تحول إلى الاقتصاد الزراعي والرعوي المنغلق بعد انحطاط الاقتصاد المديني التجاري الذي ازدهر ابان الحقبة السابقة[٤٩].

والأخطر من ذلك أن هذا التحول مهد لوقوع تغييرات سياسية واجتماعية هامة تمثلت في سلسلة الاجتياحات البدوية الرعوية الطرفدارية التي تمثلت في غزوات الأعراب والبربر الرحل والأتراك الرعاة الذين أجهزوا على البورجوازية ورسخوا الإقطاع العسكري[٥٠].

وهذا يقود إلى محاولة استقصاء تلك الظاهرة في العالم الإسلامي بأسره.

أجمعت ثلة من الباحثين على مسؤولية تلك الاجتياحات عن اضمحلال العالم الإسلامي شرقا وغربا. فقد ذكر شاخت[٥١] أن تلك الاجتياجات «قصمت ظهر البورجوازية التي قادت الازدهار الاقتصادي والفكري في العالم الإسلامي الوسيط». وفي المعنى نفسه ذهب «إيف لاكوست»[٥٢] إلى أن «العناصر البدوية المهمشة هي المسؤولة عن تدهور التجارة ومن ثم الحضارة». ويقول جواتياين[٥٣] إن «انتكاسة البورجوازية اقتصاديا واجتماعيا اقترنت بزحف عناصر بدوية ذات أصول تركية في الشرق الإسلامي». وكان هاملتون جب[٥٤] أبلغ تعبيرا حين قال : «تغيرت

(٤٧) أرشيبالدلويس : المرجع السابق، ص ٣٤٢.
(٤٨) نفسه ص ٣٤٦.
(٤٩) موريس لومبار : المرجع السابق، ص ٧٧.
(٥٠) أرشيبالدلويس : المرجع السابق، ص ٣٦٣.
(٥١) An introduction to Islamic Law, P.7, Oxford, 1964.
(٥٢) العلامة ابن خلدون، ص ٢٤، بيروت ١٩٧٤.
(٥٣) دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الإسلامية، ص ١١٧.
(٥٤) دراسات في حضارة الإسلام، ص ٣٣، بيروت ١٩٦٤.

أحوال العالم الإسلامي في القرن الخامس الهجري تغييرا جذريا نتيجة حركات العناصر البدوية كالقبائل التركية التي غزت شرقي فارس وشمالها وامتدت إلى العراق وشمالي سوريا، والقبائل العربية التي زحفت نحو الشام ومصر وبلغت شمالي إفريقيا، والبربر الذين تحركوا في بلاد المغرب؛ فتدهورت الحياة الاقتصادية حيث حل الاقتصاد القائم على الزراعة والرعي محل الاقتصاد التجاري».

وفي المعنى نفسه ذكر «أشتور»[٥٥] «أن الإقطاعية العسكرية المرتبطة باجتياحات العناصر البدوية لم تحدث التغيير بصورة فجائية. بل إن الانتقال كان بطيئا، ومر وقت طويل قبل أن يحكم أمراء الإقطاع قبضتهم على قطاعات الاقتصاد المختلفة».

إن هذا الإجماع على ارتباط سيادة الإقطاع بتدهور البورجوازية لا يخلو من دلالة على صدق ما نذهب إليه من مسؤولية القوى البدوية الطرفدارية عن هذا الانهيار الاقتصادي ـ الاجتماعي، ومن ثم السياسي. وهو أمر فطن إليه «أرنولدتوينبى»[٥٦] حين اعتبر هذه القوى أشبه ما تكون بـ «بروليتاريا خارجية» عاشت مهمشة في أطراف العالم الإسلامي؛ قدر لها أن تقفز إلى القلب وتتحكم فيه بفضل ما استنته من نظم إقطاعية عسكرية.

تكونت هذه القوى من شعوب وعناصر وقبائل شتى عربية وتركية وكردية وبربرية. فلنحاول تتبع سلسلة اجتياحاتها وتوضيح دورها في تكريس الإقطاعية وترسيخها. ولنبدأ بالعنصر العربي.

معلوم أن العرب احتكروا التوجيه السياسي والعسكري في العالم الإسلامي حتى خلافة المعتصم الذي أسقطهم من ديوان العطاء؛ فعولوا على الاشتغال بالرعي وقطع الطرق فضلا عن الارتزاق العسكري. وفي ذلك يقول أحد الدارسين الثقاة[٥٧]. . «لم يقف أمر هؤلاء الأعراب عند قطع الطرق وتهديد الأمن واستياق الأموال؛ بل تعدوا ذلك كله إلى الانضواء تحت راية كل ثائر يريد الاستقلال بإمارة أوولاية، أو ينزع إلى القضاء على سلطات الدولة جميعا». ولا أدل على ذلك من

(٥٥) التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ص ٢١٧.

(٥٦) عن مزيد من التفصيلات؛ راجع كتابنا: مقالات في الفكر والتاريخ، ص ٦٨.

(٥٧) انظر: عبدالحميد يونس: الهلالية في التاريخ والأدب الشعبي، ص ٤٩، القاهرة ١٩٥٦.

موالاتهم القرامطة حيث نيطوا بمهمة قطع الطريق على الحجاج يستنزفون الدماء ويسلبون الأموال ويغنمون لحساب القرامطة حينا ولحسابهم أحيانا.[٥٨].

وعلى إثر تدهور أحوال الإمبراطورية البويهية؛ نجحت عشائر البدو من الأعراب في تكوين كيانات محلية في بلاد ما بين النهرين وما جاورها[٥٩]. فأصبح بنو عقيل حكاما على أعالى العراق والموصل ونصيبين والرحبة وعانة وحديثة وهيت والأنبار، فضلا عن الكوفة والمدائن. كما اتخذ فرع منهم من تكريت مقرا[٦٠].

أما بنو نمير، فقد حكموا حران والرها والرقه. كما حكم بنو خفاجه أواسط الفرات. وحكم بنومزيد جنوبي العراق واتخذوا من الحلة عاصمة. كما استقل بنودبيس بمنطقة المستنقعات جنوب وغربي واسط[٦١].

هكذا شكل الأعراب البدو في العراق كيانات محلية متناحرة متباينة المصالح[٦٢].

وشهدت بلاد الشام كيانات مماثلة كبنى منقذ في شيزر[٦٣] وبنى حسام في منبج. واشتركوا معا في تهديد النشاط التجاري شمالي الشام والعراق.[٦٤] وأسفرت تلك الظاهرة عموما عن تخريب المزارع وإزهاق الأرواح من جراء الصراعات الدائمة بين أمراء تلك الكيانات[٦٥] وظل الحال على هذا المنوال حتى ظهور نور الدين محمود

---

(٥٨) ابن الأثير: ص١٥٣، ٣٦٥.

(٥٩) راجع: عصام عبدالرؤوف الدول الإسلامية المستقلة في الشرق، ص ١٧٧ وما بعدها، القاهرة ١٩٨٧.

(٦٠) آشتور: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٦١) نفسه ص ٢٣٠.

(٦٢) مؤنس عوض: سياسة نور الدين محمود الخارجية، رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٧، مخطوطه، ص ١٢٠.

(٦٣) محمد الشيخ: الإمارات العربية في بلاد الشام في القرنين الحادي عشر، والثاني عشر، ص ٢٦٣، الاسكندرية ١٩٨١.

(٦٤) مؤنس عوض: المرجع السابق ص ١٢٣.

(٦٥) نفسه ص ٢٤٣.

الذي فل شوكتهم وتوسع على حسابهم بعد حروب مريرة استمرت قرابة ثلاثين عاما[٦٦].

أما عن دور الأعراب المخرب في مصر والمغرب؛ فيستحق وقفة متأنية. ذلك أن قبائل بني هلال وسليم احترف بعضها الارتزاق العسكري في بادية الشام وظل البعض الآخر على حياة البداوة الأولى في شبه الجزيرة العربية. واشتركت قبائل الشام إلى جانب القرامطة في صراعهم مع الفاطميين. فلما هزم القرامطة ارتحل أشياعهم إلى مصر حيث أسكنهم الفاطميون الصحراء الشرقية بصعيد مصر[٦٧]. وقد ازدادت أعدادهم بعد هجرة بعض بطونهم من شبه الجزيرة العربية إلى مصر[٦٨]. وان ذهب بعض الدارسين[٦٩] إلى أن تلك الهجرة حدثت في وقت سابق قبل قدوم المعز لدين الله الفاطمي من المغرب؛ حيث اشتركوا في الحملة القرمطية الفاشلة على مصر. وما يعنينا أنهم طالما أثاروا الشغب ونهب الفلاحين المصريين[٧٠]، كما هددوا الطريق التجاري الواصل بين القصير وقنا. بل هددوا الوجود الفاطمي نفسه حين انضمت أعداد منهم إلى حركة أبي ركوة ببرقة التي حاولت الانفصال بها عن الفاطميين بتأييد من أمويي الأندلس سنة ٣٩٧هـ.[٧١]

ولما توالت المحن على مصر في عهد المستنصر بالله الفاطمي ـ نتيجة الأزمة الاقتصادية والضغط الصليبي والبيزنطي وانفصال بني زيري بإفريقية ـ فكر الخليفة في التخلص من الأعراب الذين تزايدت أعدادهم.[٧٢]. كما فكر في الوقت ذاته في الانتقام من الزيريين بإفريقية. وأشار عليه وزيره اليازوري بضرب عصفورين بحجر عن طريق فتح الباب لهجرة الأعراب إلى المغرب.

وبالفعل أمر الخليفة المستنصر قبائل الأعراب باجتياح المغرب بعد إغرائهم

---

(٦٦) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٦٧) ابن خلدون : العبر، حـ٦، ص١٣، بولاق ١٢٨٤هـ.

(٦٨) ابن الاثير : ٩ : ٢٦٩.

(٦٩) عبدالحميد يونس : المرجع السابق، ص ٥٩.

(٧٠) ابن الأثير : ٩ : ١٤٠، Lane - Poole : Op. Cit. P. 137

(٧١) ابن عذاري : البيان المغرب، حـ ١ ص ٣٠٠، ليدن ١٩٤٨.

(٧٢) ابن خلدون : ٦ : ١٧.

بالسيادة عليه. فانسابت جحافلهم تمعن في أنحائه تخريبا وقتلا وسلبا.

وقد تم الاجتياح على مرحلتين؛ الأولى بزعامة بني هلال والثانية بزعامة بني سليم. وتمكن الغزاة معا من هزيمة المعز بن باديس الزيري ونهب عسكره «فلم يخلص لأحد منهم عقال بعير»(٧٣). وتم لهم الاستيلاء على المغرب الأدنى وإفريقيا حيث «حطموا القصور والحصون ونهبوا التجار وأتلفوا الأنهار»(٧٤) ثم انسابوا إلى المغرب الأوسط؛ فخربوا مدنه وقراه حتى تلمسان. وحين تصدت لهم زناتة فشلت في الحؤول دون اجتياحهم المغرب الأقصى.

وبرغم سيطرتهم على سائر أقاليم المغرب؛ لم ينجحوا في تأسيس كيانات سياسية مستقرة؛ بل عاشوا حياة الظعن والانتجاع فضلا عن قطع الطرق والإغارة.(٧٥) كما انضم بعضهم إلى الموحدين - فيما بعد - حيث أقطعوهم إقليم تامسنا بالمغرب الأقصى بعد القضاء على دولة بورغواطه.(٧٦)

لقد أسفر الاجتياح عن خراب شمالي إفريقيا. ففضلا عن تخريب المزارع والمراعي؛ قطعوا الاتصال التجاري مع الشرق. كما نجح النورمان في احتكار تجارة المغرب إلى أوروبا. وهو أمر أدى إلى القضاء على الاقتصاد «المركنتالي» ليحل محله اقتصاد رعوي بدائي(٧٧) أساسه الإقطاعية.

وإن كان من الإنصاف أن نؤكد أن جذور هذا التحول تمتد إلى العصر السابق. وتتمثل في اجتياح بربر صنهاجة اللثام معظم أقاليم المغرب فضلا عن الأندلس. ولن نستطرد طويلا في سرد أخباره؛ لأننا فصلناها في دراسة سابقة(٧٨). ونكتفي باثبات أن صنهاجة اللثام التي أسست دولة المرابطين الإقطاعية العسكرية كانت مجموعة قبائل بدوية تضرب في الصحراء الكبرى. من هذه القبائل لمتونة

---

(٧٣) ابن عذاري : ١ : ٣٠٢.

(٧٤) ابن الأثير : ٩ : ٣٩٠.

(٧٥) عبدالحميد يونس : المرجع السابق، ص ٧٣.

(٧٦) Julien : Histoire de L'Afrique du Nord, P. 110, Paris, 1961.

(٧٧) موريس لومبار : الإسلام في عظمته الأولى، ص ٥٩، بيروت ١٩٧٧، Mercier: Histoire de L'Afrique septentrionale, Vol. 2. P. 100 Paris, 1980.

(٧٨) راجع : مجموع اسماعيل : مقالات، ص ٦٦ وما بعدها.

وجدالة ومسوفة ولمطة؛ وكلها احترفت الرعي وحراسة القوافل التجارية بين بلاد المغرب والسودان. وغني عن القول أنها لم تسهم قبل تأسيس دولة المرابطين في أي نشاط سياسي ببلاد المغرب. وهذا يعني أنها كانت قبائل طرفدارية مهمشة.

وينم تبني المرابطين إديولوجية نصية محافظة ـ مذهب مالك ـ على خفوت التيارات العقلانية التي شكلت غطاء إديولوجيا للقوى البورجوازية. ولعل في تماثل أحداث ووقائع وغايات ظهور المرابطين في الوقت ذاته الذي ظهر فيه السلاجقة في الشرق ـ فضلا عن الاتصال السياسي بينهما ـ ما ينم على شمولية ظاهرة القوى البدوية الطرفدارية العسكرية السنية التي كرست الإقطاع في العالم الإسلامي شرقا وغربا[٧٩].

إن في تعرض الشرق الإسلامي للغزو الصليبي والمغرب للغزو النورماني، والأندلس «لصليبية الاسترداد»، وعجز النظم العسكرية السلجوقية والمرابطية ودول الطوائف عن وقف تلك الغزوات، ما يؤكد وحدة الظروف والمعطيات التي أفرزت النمط الإقطاعي العسكري في المشرق والمغرب على السواء.

وبرغم سقوط المرابطين على يد الموحدين، واعتناق الأخيرين إديولوجية ليبرالية ذات طابع بورجوازي؛ فقد ظل الحال على ما هو عليه. خصوصا وأن قبائل مصمودة التي أسست الدولة الموحدية كانت قبائل مهمشة طالما عانت من ويلات السياسة المرابطية.[٨٠] دليلنا على ذلك أن الموحدين ما لبثوا أن تخلوا عن أديولوجيتهم الليبرالية وعادوا إلى النصية[٨١] التي شكلت غطاء إديولوجيا عاما للقوى البدوية الإقطاعية العسكرية.

هكذا أفضت الاجتياحات البدوية العربية والبربرية إلى تكريس الإقطاع العسكري في الغرب الإسلامي.

وبالمثل، وفي التوقيت ذاته شهد الشرق الإسلامي الظاهرة ذاتها؛ تلك التي شكلت القبائل التركية السلجوقية قوامها وعصبها. وقد سبق لنا تعقب دور الأتراك

---

(٧٩) نفسه ص ٧٢، ٧٣.

(٨٠) Terrasse : Histoire du Maroc, P. 274, Casablanca, 1949.

(٨١) عبدالله علام : الدولة الموحدية بالمغرب، ص ١٣٧، القاهرة ١٩٦٨.

المخرب في الدولة العباسية حتى ظهور البويهيين عـام ٣٣٤هـ[٨٢]، كما أثبتنا أثرهم في وضع البذور الأولى للإقطاعية. وعلينا الآن رصد استمرارية الظاهرة التركية حول منتصف القرن الخامس الهجري وتبيان أثرها في ترسيخ الإقطاعية العسكرية.

كانت سهوب آسيا منتجعا للقبائل التركية التي عاشت حياة البداوة والظعن. ولطالما تثاءبت عن موجات من الهجرات ذات الطابع العسكري التوسعي. وإذا كان الأتراك قد انسابوا غربا فيما عرف بالموجة التركية الأولى التي أسفرت عن إضعاف الخلافة العباسية أوائل العصر العباسي الثاني، فقد توسعوا شرقا على حساب الدولة السامانية وأقاموا دولة في غزنة ما لبثت أن توسعت في الهند وهي الدولة الغزنوية[٨٣] كما أخضعوا خوارزم سنة ٤٠٩هـ.

وليس بغريب أن تعتنق هذه الدولة المذهب السني كدأب الأتراك دائما. وقد سقطت الدولة الغزنوية على يد الغور الذين استولوا على غزنة، وقبائل التركمان التي اجهزت علي وجودهم في الهند[٨٤].

وما يعنينا أن الغوريين شأنهم شأن الغزنويين كرسوا في دولتيهما الإقطاع العسكري[٨٥].

أما في غربي آسيا فقد ترسخ الإقطاع العسكري على يد السلاجقة[٨٦]. وهم مجموعة قبائل تركية كانت تضرب في سهوب آسيا الوسطى، تجمعت بزعامة سلجوق بن دقاق ثم استولت على بلاد ما وراء النهر بعد صراع مظفر من السامانيين والغزنويين. ومنها اجتاحوا خراسان سنة ٤٤٧هـ. وفي العام التالي دخلوا بغداد حيث رحب الخليفة العباسي بزعيمهم الجديد أرطغرل وأعلنه سلطانا.[٨٧]

وفي عهدي ألب أرسلان وابنه ملكشاه اتسعت الدولة السلجوقية فضمت

---

(٨٢) راجع : محمود إسماعيل : سوسيولوجيا : ٢ : ٧٢ ما بعدها.

(٨٣) Brown : Alitrary history of Persia, Vol. 2, P. 371, London, 1958

(٨٤) Lane - Poole : Medieval India under Mohammedan rule p. 46, New york, 1962.

(٨٥) أحمد ابراهيم الشريف : العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص ٤٨١، القاهرة ١٩٦٦.

(٨٦) نفسه ص ٥٤٢.

(٨٧) عبدالنعيم حسنين : إيران والعراق في العصر السلجوقي، ص ٤٦، القاهرة ١٩٨١.

آسيا الصغرى بعد هزيمة بيزنطة في معركة مانزيكرت سنة ٤٦٣هـ.[٨٨] كما ضموا بلاد الشام وشرعوا في غزو القاهرة دون طائل.

وبرغم تكوين السلاجقة امبراطورية كبرى؛ ظلوا محافظين على تقاليدهم البدوية[٨٩] كما اعتنقوا المذهب السني[٩٠] وغلب على دولتهم الطابع العسكري[٩١] وفي العصر السلجوقي ترسخ الاقطاع العسكري بحيث أصبح نمطا يحتذى في العالم الإسلامي.

وحين حل الضعف والانهيار بالدولة السلجوقية؛ ظهرت كيانات إقطاعية تركية وكردية عرفت بالأتابكيات في أذربيجان وبلاد الجزيرة وكرمان وفارس.[٩٢] لذلك حق لموريس[٩٣] لومبار الحكم بأن الهجرات التركية خلال القرن الخامس الهجري هددت التجارة الآسيوية؛ الأمر الذي فت في قوى البورجوازية ومهد لترسيخ الإقطاع العسكري.

هكذا اقترنت ظاهرة فقدان العالم الإسلامي السيادة على البحار بظاهرة الاجتياحات البدوية الطرفدارية حول منتصف القرن الخامس الهجري؛ حيث تضافرتا على انهيار البورجوازية وترسيخ الإقطاعية.

أما عن كيفية ترسيخ الإقطاع في العالم الإسلامي بأسره، فهو موضوع المبحث التالي.

---

(٨٨) نفسه ص ٦٢.

(٨٩) نفسه ص ١٧٥.

(٩٠) أحمد ابراهيم الشريف : المرجع السابق، ص ٥٤٧.

(٩١) عصام عبدالرؤوف : المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٩٢) ابن الأثير : ١٠ : ٢٤٧، ٢٤٨.

(٩٣) الإسلام في عظمته الأولى، ص ١٢٠.

المبحث الثالث

سيادة نمط الإنتاج الإقطاعي

وقفنا في المبحث السابق على العوامل التي أفضت إلى تدهور البورجوازية ومهدت لسيادة الإقطاعية. ولنحاول الآن برهنة هذه السيادة وترسيخها في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الخامس الهجري. ويشمل العرض رصد هذه التحولات إبان عصور الفاطميين الأواخر في مصر والشام، وكذا في بلاد المغرب والأندلس خلال حكم المرابطين والموحدين، وكذا الدول المغربية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية الموحدية، ثم نعود إلى الشرق الإسلامي لتبيان كيفية ومظاهر سيادة الإقطاعية وأنواعها إبان عصور السلاجقة والأتابكة والأيوبيين والمماليك. وأخيرا تتبع تلك الماجريات في المشرق الإسلامي في ظل الغزنويين والغوريين وسلطنة المماليك بدهلى، فضلا عن السلطنة المغولية التي قامت في بلاد المشرق.

أما عن الفاطميين في مصر والشام، فنلاحظ أن ظاهرة الإقطاع تفاقمت خلال العصر الفاطمي الثاني بعد تدهور الصحوة البورجوازية منذ عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧ ـ ٤٨٧هـ). وقد أثبتنا في دراسة سابقة[١] أن الصحوة البورجوازية عكست آثارها ـ خلال العصر الفاطمي الأول ـ على الاقتصاد والسياسة[٢] والنظم والفكر بعد إحكام السيطرة على «عنق الزجاجة» في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، حين سادوا البحر الأحمر والقطاعين الشرقي والأوسط من البحر المتوسط[٣]. كذا بعد تعاونهم مع القوى الإسلامية الأخرى كالبويهيين والقرامطة في احتكار تجارة «الترانزيت» الدولية.

لكن هذا الدور هوى بعد فقدان الفاطميين الهيمنة على البحار[٤] واجتياح

(١) راجع : محمود اسماعيل : سوسيولوجيا : ٢ : ١٣٠ وما بعدها.
(٢) آشتور : المرجع السابق، ص ٢٤٢.
(٣) نفسه ٢٥٧.
(٤) نفسه ٢٥٨.

الأعراب الهلالية بلاد الشام ومصر وشمالي إفريقيا[٥] وما ترتب على ذلك من انتقال دور الوساطة في التجارة الدولية إلى قوى نصرانية «بحر متوسطية»؛ الأمر الذي ساعد على التمهيد لسيادة الإقطاعية.

ومن مظاهر تلك السيادة؛ ما جرى من «روك» الأرض الزراعية وتوزيع معظمها إقطاعات على العسكر ورجال الإدارة. حقيقة أن هذه الإقطاعات كانت «إقطاع منفعة»؛ أي لم يتمتع المقطعون بحق الملكية. كذلك كانت هذه الظاهرة موروثة عن العصر الفاطمي الأول. لكن الجديد أن حق الاستغلال أو المنفعة حدد في العصر الفاطمي الأول بثلاثة أعوام، لكنه امتد خلال العصر الفاطمي الثاني إلى ثلاثين عاما.[٦]

هذا فضلا عن تدهور سلطان الخلافة على المقطعين الذين كثيرا ما ضربوا عرض الحائط بالضريبة التي يدفعونها للدولة نظير الإقطاع. وبالمثل كسروا الأعراف السائدة التي كانت تلزمهم بعصر القصب في معاصر الدولة وبيع المحصولات في أسواقها[٧] وهذا يعني أن اقطاع الاستغلال وان كان شائعا من الناحية النظرية، الا أنه تحول إلى «اقطاع رقبه» من الناحية العملية، خصوصا بعد تفاقم الصراع بين القوى العسكرية من ترك وبربر وأرمن وزنوج، بحيث أصبح قانون الغلبة هو محور النظام الإقطاعي.[٨].

وهذا يعني أن تعاظم نفوذ قواد العسكر ووزراء السيف أفضى إلى تكريس الإقطاعية خصوصا بعد أن امتدت أيديهم إلى أموال الجباية يجمعونها لصالحهم دون أن تحرك الخلافة ساكنا. فإذا أضيف إلى ذلك شيوع نظام السخرة في علاقات الإنتاج وتحول المزارعين في الغالب الأعم إلى عبيد؛ أدركنا كيف كان الإقطاع

(٥) يرى مارك بلوك أن هذا الاجتياح أسفر عن حرمان الفاطميين من ذهب السودان فعجزوا عن دفع رواتب الجند. لذلك أقطعوهم الأرض.

انظر: مشكلة الذهب في العصر الوسيط، ص هـ من المقدمة.

(٦) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٦٧، القاهرة ١٢٩٩هـ.

(٧) المقريزي: خطط: ١: ٨٣.

(٨) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٥٧٠ القاهرة ١٩٨١.

الفاطمي يتسم بالكثير من خصائص الفيودالية الأوروبية، كما ذهب أحد الباحثين[٩].

وليس أدل على تعاظم الإقطاعية من تعاظم الآثار الناجمة عنها في المجال الاقتصادي. وتمثل في عجز الفلاحين الأحرار الحائزين ملكيات خراجية محدودة عن زراعة أراضيهم نتيجة إغارات العسكر.[١٠]. كذا تدهور الرقعة الزراعية بوجه عام من جراء إهمال مشروعات الري والصيانة والاستصلاح[١١]. وقد أفضى ذلك كله إلى انتشار المجاعات والضائقات والأمراض الاجتماعية، هذا فضلا عن الاضطراب السياسي والتطرف الفكري، وهو ما سنتناوله في دراسات تالية.

أما عن بلاد المغرب والأندلس؛ فقد شهدت الظاهرة نفسها للأسباب والظروف ذاتها. ذلك أن سيطرة النورمان والمدن الإيطالية على القطاعين الأوسط والغربي من البحر المتوسط، وتعاظم حركة الاسترداد النصرانية في الأندلس وغلبة العناصر البدوية من البربر في المغرب والأندلس، ثم الاجتياح العربي للشمال الإفريقي فيما بعد، كل ذلك أفضى إلى التمهيد لسيادة الإقطاعية.

لدينا في هذا الصدد نصوص جد هامة. يقول المراكشي[١٢] «وأما حال سائر الأندلس بعد اختلاف دولة بني أمية فإن أهلها تفرقوا فرقا، وتغلب في كل جهة منها متغلب. وكذلك كان الحال في العدوة» أي في بلاد المغرب.

لقد أصبح قانون الغلبة هو العامل الحاسم في حيازة الأرض؛ فتحولت معظم الأراضي إلى اقطاعات عسكرية وقبلية. وفي ذلك يقول ابن حزم[١٣] «اقتسم ملوك الطوائف الأرض الزراعية فيما بينهم حتى لم يبعد منها إلا القليل». وهذا ما يدحض

---

(٩) نفسه ص ٥٧١.

(١٠) نفسه ص ٥٨٠.

(١١) ليس أدل على ذلك من أن مساحة الأرض الزراعية التي بلغت نحو ٢٨٦ ألف فدان في عهد المعز تقلصت إلى حوالي العشر زمن المستنصر.

انظر: المرجع السابق، ص ٥٦٧.

(١٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص ١٢٣، القاهرة ١٩٦٣.

(١٣) الرد على ابن النغريله اليهودي، ص ١٧٦، القاهرة ١٩٦٠.

قول أحد الباحثين[١٤] بأن الأندلس لم تشهد ظاهرة الإقطاع في عصر ملوك الطوائف.

بديهي أن تزداد الإقطاعية رسوخا في ظل المرابطين الذين اعتبروا الأرض ملكا لهم أقطعوا منها قوادهم وفقهاءهم وقبائلهم بالمغرب والأندلس. وحسبنا أن ممتلكات بورغواطه وزناتة في المغرب[١٥] وإمارات الطوائف بالأندلس وزعت على قبائل صنهاجه اللثام عموما وقبيلة لمتونة ـ القبيلة المؤسسة ـ على نحو خاص[١٦].

لقد حازت الأسرة الحاكمة أجود الأرض وأوسعها، تلتها قبيلة لمتونة ثم قواد العسكر ومن بعدهم الفقهاء[١٧]. وهذا يعني أن الإقطاع العسكري كان يمثل جل الأراضي الزراعية؛ إذا أدركنا أن الأسرة المرابطية وقبيلتها لمتونة فضلا عن القبائل الصنهاجية الملثمة الأخرى اندرجت جميعا في سلك الجندية. وهذا يفسر لماذا اتسعت الإمبراطورية المرابطية لتضم أقاليم بلاد المغرب فضلا عن الأندلس.

مصداق ذلك أن العسكر المرابطي لم يتقاض أعطيات ورواتب بل أقطع الأرض في مقابل الخدمة العسكرية. وفي ذلك يقول مؤرخ مجهول[١٨] «فمن ظهرت نجدته وشجاعته من الجند أكرموه بولاية موضع ينتفع بفوائده» وهو ما يعرف باسمه إقطاع «الطعمة» الذي لا يدفع فيه المقطع أي خراج للدولة.

صحيح أن يوسف بن تاشفين هو الذي استن ذلك الضرب من الإقطاع. لكن خلفاءه نهجوا على نهجه. إذ نعلم أن على بن يوسف، صادر أراضي المغضوب

---

(١٤) انظر : إمحمد بن عبود : جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري ص ٩٤، تطوان ١٩٨٧.

* إحدى قبائل مصمودة بالمغرب الأقصى، اعتنقت المذهب الخارجي الصفري واقامت دولة مستقلة باقليم تامسنا في العقد الثالث من القرن الثاني الهجري. وقد حافظت على استقلالها برغم تعرضها لأخطار الفاطميين والمرابطين، لكنها سقطت في النهاية على يد الموحدين.

(١٥) ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ص ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، الدار البيضاء ١٩٥٤.

(١٦) عبدالله بن بلقين : كتاب التبيان، ص ٢٠٩، ٢١٠، القاهرة ١٩٥٥.

(١٧) ابن عذاري : البيان المغرب، حـ ٤، ص ٦٧، بيروت ١٩٦٧.

(١٨) الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، ص ٨٢، الدار البيضاء ١٩٧٩.

عليهم من الولاة والعمال الخونة بالأندلس وأقطعها أتباعه ومواليه[١٩]. كما أقطع بالمثل أراضي الكنائس والمعاهدين الذين بارحوها للفقهاء الـذين «اتسعت مكاسبهم» في ظل المرابطين.[٢٠] لذلك حق لبعض الدارسين الحكم بأن النظام المرابطي كان «إقطاعيا مركزيا[٢١]».

وإذ اختلف الدارسون حول تحديد طبيعة نظام الأرض عند الموحدين، ما بين قائل بأنه إقطاعي وآخر بأنه خراجي؛ فإن هذا الاختلاف يرجع الى تعميم الحكم على معظم عهود خلفاء الموحدين. والثابت أن النظام الخراجي ساد خلال فترة محدودة من عمر الدولة. أما النظام الإقطاعي فقد ساد معظم سني حكم الموحدين.

فمؤسس الدولة المهدي بن تومرت الذي «قتل من قتل من المرابطين؛ قسم أراضيهم وكورهم بين أصحابـه،وأصفى ديارهم جوائز لكل قبيلة جائزة»[٢٢]. وهذا يعني استمرار ظاهرة الإقطاع القبلي التي وجدت في عصر المرابطين. وما جرى من تغيير في هذا الصدد هو استبدال قبائل صنهاجه المرابطية بمصمودة الموحدية.

وعلى النهج نفسه سار خلفه عبدالمؤمن بن علي خاصة فيما يتعلق بأراضي المغرب[٢٣]. لكنه ما لبث أن عدل عن تلك السياسة «لأنها مخالفة لأعمال الشرع»،[٢٤] فسمح بعودة نظام الأراضي الخراجية.[٢٥]

لكن خلفاءه عادوا إلى النظام الإقطاعي بعد أن توطدت أركان دولتهم؛ خصوصا بعد أن عمدت القبائل إلى «كسر الخراج»؛ الأمر الذي فت في موارد بيت

---

(١٩) المراكشي : المرجع السابق، ٢٣٥، ٢٣٧.

(٢٠) نفسه ص ٢٣٥، الونشريسى : المعيار، جـ٨، ص ٣٩، ٤٠، فاس.

(٢١) حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين، ص ٣٥٢، القاهرة ١٩٥٧، Terrasse : Op. cit. P.284.

(٢٢) ابن القطان : جزء من كتاب نظم الجمان، تحقيق : محمود مكي، ص ٩٤، الرباط ١٩٦٤.

(٢٣) ابن أبي زرع : المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٢٤) ابن عذاري : ٤ : ١٨٠.

(٢٥) ابن القطان : المرجع السابق، ص ١٥٧.

المال؛ مما دفع الموحدين إلى استرداد هذه الأراضي وإعادة توزيعها إقطاعات على العناصر الموالية.[٢٦]

وعلى ذلك يمكن الجزم بأن الإقطاعية سادت في عصر الموحدين باستثناء حقبة من عهد عبد المؤمن بن علي[٢٧]، وإن تعددت صيغ وأشكال الإقطاع بتعدد الأغراض التي من أجلها جرى توزيعه.

فمثلا جرى إقطاع أولي العصبيات القوية اتقاء لأخطارهم[٢٨]. كما أقطعوا مشاهير الثائرين والمنتزين كسبا لمودتهم واسترداد طاعتهم. يقول المراكشي[٢٩] ـ عن الثائر ابن همشك ـ «وصفا ما بينه وبين الموحدين في آخر أمره فأقطعوه بمكناسة أملاكا ذات خطر». كذلك أقطعوا الأقرباء من باب تأليف القلوب حتى لا يطمعوا في السلطة. إذ نعلم أن أبا يوسف يعقوب الموحدي استرضى أعمامه حين رفضوا بيعته بأن «ملأ أيديهم وأقطعهم الضياع الواسعة»[٣٠]. وأخيرا وزع الموحدون معظم أراضي الأندلس إقطاعات على العناصر الموالية «فحرست أملاكهم ولم تزل محررة سائر أيامهم».[٣١]

وليس أدل على ترسيخ النظام الإقطاعي إبان عصري المرابطين والموحدين من استحداث ضرائب وجبايات ذات سمة إقطاعية. منها ضريبة «التعتيب»، وتعنى مسؤولية أهل الأقاليم عن ترميم الأسوار وصيانتها[٣٢]. ومنها «القبالات» المفروضة على المحاصيل الزراعية بعد الحصاد. هذا فضلا عن أعمال السخرة في تشييد

(٢٦) الونشريسي : المرجع السابق، جـ ٩، ص ١٦٥.

(٢٧) سامية مصطفى مسعد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عهد المرابطين والموحدين، رسالة دكتوراة، كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق، ١٩٨٦، مخطوطة، ص ٨٧.

(٢٨) نفسه ص ٨٨.

(٢٩) المعجب ص ٢٨.

(٣٠) السلاوي : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، جـ ٢، ص ١٠٤، الدار البيضاء ١٩٥٤.

(٣١) ابن عذاري : ٤ : ٧٣.

(٣٢) عصمت دندش : الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية عصر الموحدين، رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ١٩٨٥، مخطوط، ص ١٨٤.

القلاع والحصون. كذا المكوس على الأفراد عندما ينتقلون من إقليم إلى آخر[٣٣]. ناهيك عن الجبايات المفروضة في مناسبات الافراح والمآتم[٣٤]. وكلها جبايات عرفت باسم «مغارم الإقطاع»[٣٥] لذلك خصص ديوان يشرف على الإقطاعات والجبايات عرف كاتبه باسم «أمين الضياع».[٣٦]

أما ما بقى من أراضي الخراج؛ فكانت محدودة مرهقة بالمغارم والجبايات حتى اضطر معظم أصحابها إلى التخلص منها بالبيع في بعض الأحيان. كما كثرت اعتداءات كبار المقطعين عليهم من أجل ضم أراضيهم إلى ضياعهم[٣٧]. وضاعت شكايات صغار الملاك إلى السلاطين[٣٨] سدى في رفع هذه المظالم.

وقد لخص ابن عذاري[٣٩] ما نجم عن سيادة الإقطاعية من إضرار بالمزارع؛ حين قال: «أجدبت الأرض حتى جفت مرابعها واغبرت جوانبها وقلت المحامي وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين». وفي المعنى نفسه ذكر ابن القطان[٤٠] «عمت الرزايا والمصائب وهلك فيها الشاب والشايب وعادت زاهرات الأمصار موحشة خرائب».

واستمر الحال على المنوال نفسه في ظل الدول التي أعقبت الموحدين في المغرب. ذكر المراكشي[٤١] أن جل الأراضي الزراعية «صارت إقطاعات جارية على أشياخ الجند، لكل واحد منهم عشرون مثقالا من الذهب يأخذها من قبائل وقرى وضياع».

---

(٣٣) المراكشي: المرجع السابق، ٤٣٠.

(٣٤) الإدريسي: صفة المغرب، جـ٢، ص ٣٤٠، ليدن ١٨٩٤.

(٣٥) عبدالله بن بلقين: المرجع السابق، ص ٣٤٠.

(٣٦) البيذق: أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين، ص ٧٨، الرباط ١٩٧١.

(٣٧) ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٦٧، بيروت ١٩٧١، عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري، ص ١٩٤، بيروت ١٩٨٣.

(٣٨) ابن عبدون: رسائل في الحسبه، ص ٥، القاهرة ١٩٥٥.

(٣٩) البيان المغرب، حـ٤، ص ١٢.

(٤٠) نظم الجمان، ص ١٩٧.

(٤١) المعجب ٣٣.

هذا فضلا عن مخصصات من القمح والشعير ونحوها «بما يقدر بعشرين ألف وسق»، بالاضافة إلى «حصان كل عام بسرجه ولجامه وسيفه ورمحه». «وللأشياخ الصغار من الإقطاع والاحسان نصف ما للكبار»[٤٢].

وهذا يعني بداهة ترسيخ الإقطاع القبلي. ويرى إيف لاكوست[٤٣] أن البورجوازية التجارية ـ في ظل هذا النظام ـ أعادت استثمار أموالها في حيازة الأرض بالشراء أو الاستصلاح بعد أن تهددت طرق التجارة إلى السودان بالأخطار. وهذا يفسر لماذا فقدت هذه البورجوازية دورها السابق في إنفاذ الذهب والرقيق إلى الشرق. وحسبنا أن المماليك بمصر كانوا يحصلون على الرقيق من بلاد السودان مباشرة عبر الطريق الصحراوي الداخلي؛ دون وساطة التجار المغاربة.[٤٤]

ولا يخالجنا شك أن إقطاع الأشياخ في دول المرينيين بالمغرب الأقصى وبني عبدالواد بالمغرب الأوسط وبني حفص في تونس كان يحمل الكثير من سمات الإقطاع الأوروبي. ذلك أن شيوخ القبائل رفضوا الخضوع لسيادة السلاطين[٤٥].

هكذا ترسخ الإقطاع العسكري والقبلي في الغرب الإسلامي نتيجة فقدانه ما كان يحصل عليه من أموال التجارة الدولية، فضلا عن غلبة النزعات القبلية البدوية داخل الدول العسكرية.[٤٦]

أما في الشرق الإسلامي؛ فقد أجمع الدارسون على أن السلاجقة ابتدعوا الإقطاع العسكري الذي صار أنموذجا احتذته سائر الدول الإسلامية الشرقية التي عاصرتهم وأعقبتهم. لذلك أخطأ أحد الدارسين حين أرجع هذه الظاهرة إلى العصر البويهي[٤٧]. هذا هو ما أثبتناه في دراسة سابقة[٤٨] وأكده غيرنا[٤٩] ممن ذهبوا ـ بحق ـ

(٤٢) نفسه ص ٣٤.
(٤٣) العلامة ابن خلدون، ص ٢٥.
(٤٤) نفسه ص ١٠١.
(٤٥) نفسه ص ١٠٣.
(٤٦) كلود كاهن: المرجع السابق، ص ٢٧٦.
(٤٧) راجع: عبدالعزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٧ وما بعدها، بغداد ١٩٤٨.
(٤٨) راجع: محمود اسماعيل: سوسيولوجيا: ٢: ١٤١، ١٤٢.
(٤٩) انظر: أشتور: المرجع السابق، ص ٢٣٠.

إلى إن ضياع الجند في العصر البويهي كانت أشبه ما تكون بالأرض العشرية؛ «بحيث حال البويهيون دون نشوء علاقة حميمة بين المقطع وضياعه».

إن نمط الإقطاع العسكري الذي تمتع فيه المقطع بكافة حقوق الملكية ـ أي إقطاع الرقبة ـ كان من ابتكار نظام الملك وزير السلاجقة[٥٠]. ذلك النمط الذي جمع بين الإقطاع والإدارة؛ فكان طفرة كبرى نحو إقامة علاقة إقطاعية واضحة ومحددة[٥١] كما هو شأن الإقطاع الفيودالي في أوروبا. بل لا يخالجنا شك في أن الإقطاع الذي عرفته مملكة بين المقدس الصليبية الذي التزم فيه امراء الإقطاع في ولاياتهم بتقديم أجنادهم للسلطان، هو نفس ما كان يفعله الفصل ازاء الملك في الفيودالية الأوروبية[٥٢]. هذا فضلا عن احتفاظ المقطع بحق التصرف في إقطاعه بالبيع والرهن والتوريث وهو ما يعرف بحق «الرقبة». كما اتسم الإقطاع السلجوقي بالطابع الهرمي بحيث حق لأمير الإقطاع أن يمنح فرسانه إقطاعات صغرى. وهو أمر لم يحدث قبل العصر السلجوقي اللهم إلا فيما يختص بإقطاع الخلفاء أو السلاطين أو نوابهم. يقول القلقشندي[٥٣] «إن من خطة المناشير أنها لا تكتب إلا عن السلطان مشمولة بخطه، وليس لغيره فيها تصرف إلا فيما يكتب فيه النائب الكافل».

ولما تمزقت الإمبراطورية السلجوقية، أصبح أمراء الاقطاع شبه مستقلين عن السلاطين.[٥٤]

وقد حذا الخلفاء العباسيون حذو السلاطين في محاكاة نمطهم **الإقطاعي**[٥٥] وإن جمعوا بينه وبين إقطاع المنفعة. ومعلوم أن الخلفاء **أقطعوا** القواد والأمراء ضياعا واسعة[٥٦] مكافآة لهم على مؤازرتهم في صراعهم مع السلاطين السلاجقة. وكان

(٥٠) نظام الملك: سياسة نامه، ص ٦١ ـ ٦٩، القاهرة ١٩٧٦.
(٥١) آشتور: المرجع السابق، ص ٢٧٥.
(٥٢) نفسه ٢٧٦.
(٥٣) صبح الأعشى: ٣ : ١٥٧.
(٥٤) آشتور: المرجع السابق، ص ٢٧٦.
(٥٥) بدري محمد فهد: تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير، ص ٣٢٣، بغداد ١٩٧٣.

بوسعهم مصادرتها إذا أخلوا بهذا الولاء[٥٦].

كما منح كبار الموظفين في بلاط الخلفاء إقطاعات مماثلة. اذ نعلم أن الخليفة كان يقطع وزراءه أراضي واسعة كانوا يوكلون أمر ادارتها إلى وكلاء عنهم[٥٧] وهذا يعني أن إقطاع المنفعة لا يشترط إقامة أصحاب الإقطاعات في دوائر إقطاعاتهم[٥٨].

وننوه بأن إقطاع الاستغلال كان محدودا بالقياس إلى إقطاع الرقبة أو التمليك على غرار النمط السلجوقي. إذ حرص خلفاء بني العباس على منح إقطاعات رقبة لبعض أصفيائهم من العسكريين والمدنيين أيضا، خصوصا في الأقاليم المضطربة التي يتطلب الدفاع عنها أو إدارتها عبئا هائلا. وعلى سبيل المثال أقطع الخليفة المقتفى الأتابك زنكي صريفين وحربي وملطا وغيرها كإقطاع تمليك. كما أقطع الخليفة المكتفى وزيره ابن هبيرة إحدى القرى في منطقة الدور[٥٩].

ولما تدهور نفوذ الخلفاء، تطاولت زوجاتهم وجواريهم فحصلن على إقطاعات تمليك. كما هو الحال بالنسبة لشاهان جارية المستنصر بالله التي حازت بعض القرى والعقارات كملكية رقبة.[٦٠]

وقد نجمت عن سيادة تلك الظاهرة ـ خاصة في عهود الخلفاء والسلاطين الضعاف ـ آثار وبيلة. منها نقص مواردهم المالية في الوقت ذاته الذي أثرى فيه المقطعون إثراء فاحشا؛ الأمر الذي جعلهم يتطلعون إلى الصدارة السياسية. هذا فضلا عن توسيع نفوذهم الاقتصادي باحتكار بعض الصناعات وسلع التجارة وهو أمر أسفر عن تردي أحوال الفلاحين والحرفيين والتجار الذين أرهقوا بالمغارم

---

(٥٦) من أشهر هؤلاء القواد والأمراء فلك الدين سنقر الذي أقطع تكريت وعماد الدين طغرل الذي أقطع البصرة.

انظر : ابن الساعي : الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير، جـ ٩، ص ٢٧، ٢٩٣، بغداد ١٩٣٤، بدري محمد فهد : المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٥٧) نفسه ص ٢٣٣.

(٥٨) نفسه ص ٣٢٩.

(٥٩) نفسه ص ٢٣٠.

(٦٠) نفسه ص ٣٣٦.

والجبايات[٦١]، فضلا عن السخرة[٦٢]، وهو ما سنعرض له بالدرس والتحليل في دراسات تالية.

وليس أدل على ذيوع النمط الإقطاعي السلجوقي من سيادته إبان عهود الأتابكة. والأتابكية نظام سياسي وإداري وعسكري إقطاعي ابتدعه السلاطين السلاجقة لإدارة أطراف إمبراطوريتهم[٦٣] بعد أن دب الضعف والوهن في قلب السلطنة. وعلى ذلك ظهرت أسر محلية تركية وتركمانية على أنقاض الإمبراطورية السلجوقية المهترئة. وزاد الطين بلة إقدام هؤلاء الأتابكة على الصراع مع السلاطين أو مع بعضهم البعض من أجل توسيع دوائر أتابكياتهم[٦٤]. ونظرا للحاجة المتزايدة إلى الجند، وعجز الأتابكة عن دفع رواتب لهم؛ عولوا على منحهم إقطاعات رقبة مقابل أداء الخدمة العسكرية[٦٥].

ومن أشهر هؤلاء الأتابكة؛ أتابكة الموصل الذين قدر لهم توسيع نفوذهم إبان عهد نور الدين محمود، فامتد إلى أعالي العراق والشام وكلها أقاليم شهدت نمط الإقطاع العسكري.[٦٦]. إذ وزعت معظم الأراضي على الفرسان والجند من أجل الدفاع عن حدود الدولة والتوسع على حساب الصليبيين والفاطميين.[٦٧]

مصداق ذلك أن أسد الدين شيركوه أقطع قواده من الأكراد مدنا وقرى واسعة. منهم فخر الدين بن عبدالمسيح الذي أقطع حمص والرحبة، ومجد الدين بن الداية الذي أقطع حلب وصارم وقلعة جعبرة. وبالمثل أقطع شيوخ الأعراب أقاليم أخرى بالشام مقابل تقديم الفرسان للمشاركة في حروبه. من هؤلاء شهاب الدين العقيلي الذي أقطع سروح والملاحة وبزاعة قرب حلب[٦٨]. وأقطع غيره من

(٦١) آشتور: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٦٢) إبراهيم القادري: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٦٣) إبراهيم علي طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، ص ١١، القاهرة ١٩٦٨.

(٦٤) جب: المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٦٥) نفسه ص ١٢٧.

(٦٦) ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، ص ٢٥٨، بيروت ١٩٠٨.

(٦٧) مؤنس عوض: المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٦٨) ابن كثير: البداية والنهاية، جـ ١٢، ص ٢٥٩، القاهرة ١٩٣٣.

الأعراب إقطاعات على طريق الحج مقابل تحقيق الأمن والراحة للحجاج[٦٩].

ولم يدخر نور الدين محمود وسعا في اقطاع عناصر أرمنية أراضي ببلاد الجزيرة مقابل تعضيده في حروبه مع الصليبيين[٧٠]. ولما أنفذ حملة شيركوه إلى مصر واعتلى صلاح الدين ـ ابن أخيه ـ وزارتها عول الأخير على اتباع السياسة ذاتها في إقطاع الأرض للأقارب والأعوان. إذ أقطع بعض أجناده فضلا عن بعض شيوخ الأعراب مناطق استراتيجية ـ مثل قوص وأسوان وعيذاب[٧١] ـ لتأمين تجارة شبه الجزيرة العربية مع مصر. كما أقطع أعوانه ضياعا في بلاد الشام التي كانت بعض أقاليمها لا تزال تابعة للفواطم[٧٢].

معلوم أن الإقطاع النوري كان امتدادا للإقطاع السلجوقي الذي تمتع فيه المقطع بسائر حقوق الملكية[٧٣]. وقد أدى ذلك إلى إقبال عناصر عسكرية مختلفة ـ من الترك والعرب والأرمن والتركمان فضلا عن الأكراد ـ على الانضمام لجيوش نورالدين محمود[٧٤]. وهذا يفسر نجاح مشروعه السياسي التوسعي الطموح.

لم يقتصر الإقطاع النوري على الجند الذين حازوا النصاب الأوسع من الأرض، إنما امتد ليشمل الأطباء والعلماء والأدباء الذين قدموا خدمات للسلطان كالتبرير الروحي والأدبي لمشروعه السياسي التوسعي[٧٥]. لذلك أقطع المؤرخ ابن الأثير الجزري وأسرته إقطاعا في الموصل.[٧٦] كما أقطع أحد الأطباء إقطاعا سنيا مكافأة له عن خدماته الطبية للأسرة النورية.

---

(٦٩) نفسه ص ٢٧٨.

(٧٠) مؤنس عوض : المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٧١) المقريزي : اتعاظ الحنفا، ص ٣١٧، القاهرة ١٩٧١.

(٧٢) نفسه ص ٣٠٤.

(٧٣) في ذلك قال بعض المقطعين : «الإقطاع أملاكنا يرثها أولادنا الولد عن الوالد، ونحن نقاتل عليها».

انظر : المقريزى : السلوك في معرفة دول الملوك، جـ ١، ص ٥٩، القاهرة ١٩٣٦.

(٧٤) مؤنس عوض : المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٧٥) نفسه ص ٢٧٤.

(٧٦) جب : المرجع السابق، ص ١٢٢.

هكذا ارتبطت سيادة الإقطاع الأتابكي بالمشروع السياسي العسكري التوسعي.

ويديهي أن تترسخ الإقطاعية بالمثل في مصر والشام وشبه الجزيرة العربية بعد نجاح صلاح الدين في تأسيس الدولة الأيوبية. وهذا راجع إلى الطابع العسكري الذي صبغ دولة بنى أيوب ذات الصراعات الدائمة والدائبة مع الأتابكة والصليبيين، فضلا عن فلول الفاطميين.

بديهي أيضا أن يختص صلاح الدين نفسه وأسرته وأجناده بأجود الأراضي الزراعية. لذلك قال المقريزي(٧٧) «وأما ما كان في أيام صلاح الدين إلى أيامنا هذه؛ فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده». مصداق ذلك إقطاعه أباه الاسكندرية ودمياط والبحيرة. كما أقطع أخاه شمس الدين توران شاه قوص وعيذاب.(٧٨) وأقطع أخاه العادل حلب والكرك والشوبك والبلقاء فضلا عن بعض قرى مصر.(٧٩) وبالمثل حظى الأمراء القادمون معه من الشام بإقطاعات سنية(٨٠).

كانت كل هذه الإقطاعات تدخل في إطار إقطاع الرقبة. يقول القلقشندي(٨١) «كانت الأرزاق في عهد الايوبيين إقطاعات تجرى على الأرض والجند. وكانت بلادا وأراضي يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيف يشاء»، كما ذكر السبكي (٨٢) أن جل هذه الإقطاعات كانت إقطاع أرزاق».

وبديهي أن ينسحب هذا النمط السائد في مصر على بلاد الشام في عهد صلاح الدين. فقد أقطع نابلس وأعمالها للأمير سيف الدين على المشطوب. كما منح الأمير الكردي حسام الدين أبا الهيجاء نصيبين. وأقطع قبائل جذام وثعلبة بلادا في بادية الشام اتقاء لشرورهم(٨٣).

---

(٧٧) الخطط : ١ : ٨٢ : ٨٣.

(٧٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٧٩) نفسه ص ٣٣٧، ٣٣٨.

(٨٠) جب : المرجع السابق، ص ٩٨.

(٨١) صبح الأعشى : ٤ : ٥٠.

(٨٢) مفيد النعم ومبيد النقم، ص ١٤٣، مصر ١٣١٧هـ.

(٨٣) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص٤١.

وبديهي أن تسود ظاهرة الإقطاع العسكري إبان عهود خلفاء صلاح الدين بمصر والشام. ذلك أنه قسم الإمبراطورية ـ قبل وفاته ـ إلى إقطاعات إدارية كبرى بين أفراد أسرته. إذ أقطع ابنه الأفضل دمشق والعزيز مصر والظاهر غازي حلب[٨٤]. وحظى أخوه العادل ببلاد اليمن فضلا عن الجزيرة ودجلة[٨٥].

هكذا كان الإقطاع الايوبي امتداداً للنمط السلجوقي[٨٦]. إذ استهدف في المقام الأول تقديم العون العسكري للسلاطين. فكان على المقطع أن يقدم للسلطان ما بين ٥٠ و٣٥٠ فارسا، فضلا عن الهدايا العينية ومكوس المرور وغيرها مما هو معروف في الفيودالية الأوروبية. وإن تميز عنها بصيغ مستحدثة أخرى مثل تضمين الجباية واحتكار استغلال المناجم خصوصا في عهود خلفاء صلاح الدين[٨٧].

وإذا كان هذا النظام نعمة من حيث نجاحه في إمداد السلاطين بالأجناد خلال عصر مار بالصراعات السياسية والمعارك العسكرية؛ فقد كان نقمة على الدولة نفسها من جراء اندلاع الحروب بين أفراد الأسرة الأيوبية[٨٨] هذا فضلا عن نتائجه الوبيلة على الأحوال الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والفكرية.

وبديهي أن يترسخ الإقطاع العسكري في دولة المماليك الذين ورثوا عن الأيوبيين نظمهم وسياساتهم الاقتصادية[٨٩]. ويرى بعض الدارسين[٩٠] أن النظام الإقطاعي العسكري بلغ ذروته في عصر المماليك[٩١] بحيث ساد مصر والشام والحجاز واليمن وبعض أقاليم آسيا الصغرى. وقد اعتبر سلاطين المماليك أراضي هذه البلاد ملكا خاصا لهم وزعوا نصابا منها على الأمراء والجند إقطاعات وأوقفوا النزر اليسير على المدارس والخوانق واحتفظوا بالباقي لأنفسهم[٩٢].

(٨٤) السيد الباز العرينى : المماليك، ص ٣٥، القاهرة ١٩٦٧.
(٨٥) إبرهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٣٨.
(٨٦) المقريزي : خطط : ٣ : ١٤٠.
(٨٧) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٣٦.
(٨٨) نفسه ص ١٨٦.
(٨٩) نفسه ص ١٦٣.
(٩٠) آشتور : المرجع السابق، ص ٣٦٩.
(٩١) القلقشندي : ٣ : ٤٥٥.
(٩٢) المقريزي : خطط : ١ : ٩٧.

لقد اعتبروا الأرض ـ من الناحية النظرية ـ أربعة وعشرين قيراطا، يختص السلطان بأربعة منها ويوزع عشرة على مماليكه وأخرى على سائر الأجناد[٩٣]. لكن بعضهم اختص نفسه بأربعة عشر قيراطا والعشرة المتبقية توزع على سائر الأجناد. وهذا يعني أن تلك القسمة الضيزى اختلفت من سلطان إلى آخر بحجة إجراء الروك ـ أي المسح ـ أو الجلوس على عرش السلطنة أو استصلاح أرض موات أو ضم أرض جديدة لحوزة الدولة[٩٤].

كان إقطاع الامير المملوكي يتألف من بعض القرى، وإقطاع المملوك السلطاني من قرية واحدة أو أقل[٩٥]. وقد حرص سلاطين المماليك ـ لأسباب سياسية ـ على جعل إقطاعات الأمراء في مناطق متفرقة حتى لا يتطاولوا على السلطنة. ونجم عن ذلك تخريب الاقتصاد الزراعي لصعوبة متابعة أمور الصيانة والري.[٩٦]

ساد إقطاع الرقبة إبان عصر المماليك البحرية، بينما تحول في عصر الجراكسة إلى اقطاع استغلال في الغالب الأعم. ومعلوم أن إقطاع الرقبة لم يعترف الفقهاء بمشروعيته[٩٧]. وفي العصرين معا جرى استغلال الإقطاع عن طريق الفلاحين نظرا لانشغال الأجناد بالحرب. وهذا يعني أن علاقات الإنتاج تحددت بين صاحب الإقطاع والفلاحين على أساس أن يدفع الأخيرون لصاحب الإقطاع خراجا عينيا سنويا فضلا عن هدايا تقدم في أوقات معينة. هذا بالإضافة إلى ضريبة سنوية مقابل الإنفاق على عمارة الجسور وصيانة المساقي؛ وهو ما لم يحدث في الغالب الأعم. ناهيك عما يدفع مقابل البذور وما يقدم من حيوانات وأسماك وخلافه[٩٨].

وقد قدر الدارسون إيراد اقطاع المملوك السلطاني ما بين ٨٣ و١٢٥ دينارا في الشهر فضلا عن الرواتب النقدية والمخصصات العينية. بينما بلغ إيراد إقطاع أمير

(٩٣) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٩٥.
(٩٤) نفسه ص ٩٧.
(٩٥) آشتور : المرجع السابق، ص ٣٧١.
(٩٦) نفسه ص ٣٧٢.
(٩٧) الماوردي : المرجع السابق، ص ١٨٥، أبو يوسف : الخراج، ص ١٣٩.
(٩٨) آشتور : المرجع السابق، ص ٣٧٤.

العشرة ما بين ٤٥ ، ١٣٥ دينارا . اما المملوك العادي فكان يحصل من إقطاعه ما بين ١٠ و٣٠ دينارا شهريا. هذا في وقت بلغ فيه راتب الموظف ما بين ٢ الى ٧ دنانير !![٩٩]

وإلى جانب الإقطاع العسكري منح بعض المدنيين إقطاعات؛ مثل رجال القلم والمغنيين والجواري[١٠٠] كما أقطع بعض الأعراب ضياعا في مصر والشام درءا لأخطارهم. وغالبا ما انف هؤلاء الاشتغال بالزراعة وانصرفوا عنها إلى الرعي والإغارة[١٠١]. كما أقطع بعض شيوخ التركمان والأكراد وأفراد البيت الأيوبي إقطاعات في الشام مداراة لهم واسترضاء[١٠٢].

وقد انسحب الإقطاع المملوكي على أمور الجباية فيما عرف «بالتضمين». وكان من حق المقطعين أن يفرضوا الضرائب على التجار وأصحاب الحوانيت المقيمين بدوائر اقطاعاتهم. كذلك جبوا أموالا على الأفراد لمجرد إقامتهم في هذه النواحي[١٠٣]. وإلى جانب ذلك اشتغل المقطعون ووكلاؤهم بالتجارة وأقاموا الحوانيت في الأسواق وأجروها للتجار[١٠٤]. وبرغم ذلك كله «تلاشى أمر البلاد وانحط خراج المقطعين» ـ كما يقول ابن اياس ـ[١٠٥] نظرا للإسراف في حياة الترف والبذخ وتدهور النشاط الاقتصادي من زراعة وحرف وتجارة نتيجة سيادة الإقطاعية العسكرية[١٠٦].

على أن الإقطاع العسكري أخذ في الانحلال إبان عهود السلاطين الأواخر. ومن المظاهر الدالة على ذلك إقدام الأمراء على بيع ضياعهم نظرا لضآلة العوائد بعد تخريب المزارع. وهذا يفسر لماذا حاز رؤساء الحرف ضياعا ـ آنذاك ـ عن طريق شراء

---

(٩٩) نفسه ص ٣٧٢.

(١٠٠) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ١٦٦.

(١٠١) نفسه ص ١٦٧.

(١٠٢) أشتور : المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(١٠٣) نفسه ص ٢٦٨.

(١٠٤) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ١٦٦.

(١٠٥) بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ ٤، ص ٢٤، بولاق ١٣١١هـ.

(١٠٦) القلقشندي : ٣ : ٤٥٢.

أراضي الأمراء[١٠٧]. كما آثر بعض الأمراء تقاضي الجوامك (الرواتب) بدلا من الإقطاع. وشاعت ظاهرة تغيير الاقطاع وتبديله بغيره مقابل أموال تدفع «لديوان البدل»[١٠٨]. كما حرص أجناد الحلقة على التخلي عن إقطاعاتهم والاشتغال بالوظائف العامة[١٠٩]. وهذا يفسر لماذا تعاظمت إقطاعات السلاطين الجراكسة الأواخر على حساب إقطاعات الأجناد التي لم يتورع السلاطين أحيانا عن مصادرتها[١١٠]. وفي ذلك يقول ابن إياس[١١١] «شرع السلطان يخرج إقطاعات أولاد الناس من أجناد الحلقة؛ فأخرج نحوا من ثلاثمائة إقطاع ورزق من غير سبب». وقد فشت هذه الظاهرة ـ على نحو خاص ـ عندما تفاقمت الثورات الداخلية والأخطار الخارجية. كما آلت إلى السلطنة إقاطعات الأمراء الذين ماتوا ولم يخلفوا وريثا[١١٢].

وثمة ظاهرة أخرى فشت إبان تلك الحقبة وهي ما عرف باسم «الطرخانية» وتعنى تنازل الأمراء المقطعين عن إقطاعهم تقربا إلى السلاطين وزلفى.[١١٣] كما جرى إلغاء اقطاع التضمين وتعويض أصحابه استرضاء للعوام الذين تكررت هباتهم ضد الجراكسة الأواخر.[١١٤]

يضاف إلى ذلك كله عدة مظاهر أخرى تنهض قرينة على تدهور الإقطاعية زمن الجراكسة. منها استيلاء السلطنة على ما بقى من إقطاعات خصبة مقابل منح أخرى مجدبة في مناطق نائية[١١٥]. ومنها الإسراف في إرضاء الأعوان على حساب الخصوم بمنحهم إقطاعاتهم[١١٦]. ومنها أخيرا مصادرة إقطاع الأمراء الأقوياء الأثرياء حتى

(١٠٧) ابراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ١٦٦.

(١٠٨) نفسه ص ٢٦٨.

(١٠٩) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة، جـ ١٠، ص ١٩٥، القاهرة ١٩٦١.

(١١٠) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(١١١) بدائع الزهور : ٤ : ٦٣.

(١١٢) ابراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(١١٣) نفسه ص ٢٧٦.

(١١٤) ابن تغري بردي : ٧ : ٢٣١.

(١١٥) ابراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٢٧٦.

(١١٦) مثال ذلك ما جرى في عهد السلطان كتبغا الذي صادر أعوان سلفه محمد بن قلاوون ووزعها على أعوانه. كذلك ما فعله السلطان شعبان بتوزيع إقطاعات خصومه على أجناده.
انظر : إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٦٧، ٦٩.

لا يفكروا في الانتزاء[١١٧].

كل ذلك يوضح مدى تدهور الإقطاعية إبان حكم الجراكسةالأواخر؛ الأمر الذي أتاح للقوى البورجوازية ـ فضلا عن العوام ـ متنفسا للإفادة من النشاط التجاري الداخلي المرتبط بالتجارة الدولية.[١١٨]

ولنحاول أخيرا اختتام العرض برصد ظاهرة الإقطاع في المشرق الإسلامي إبان حكم الغزنويين الأواخر ومن جاء بعدهم من الغوريين وسلاطين المماليك بدهلى فضلا عن إمبراطورية المغول.

مار المشرق الإسلامي حول منتصف القرن الخامس الهجري بصراعات دامية بين عديد من القوى البدوية التركية وذلك بعد نزوح السلاجقة غربا[١١٩]. من هذه القوى الغزنويون في غزنة والهند الذين أقاموا حكما عسكريا عول على ترسيخ الإقطاع.

ومعلوم أن الإقطاع العسكري شكل جل الأراضي الزراعية في الدولة الغزنوية، إذ جرى توزيعها على الأجناد الذين اشتدت الحاجة إليهم للتوسع في شبه القارة الهندية.

وفضلا عن الإقطاع العسكري؛ عرفت الدولة الغزنوية ظاهرة إقطاعية أخرى سادت العالم الإسلامي وهي «تضمين» الجباية. ونظرا لعسف الجباة لجأ صغار الملاك إلى الحاق أراضيهم بالإقطاعات الكبرى؛ فيما عرف باسم نظام «الإلجاء»[١٢٠].

---

(١١٧) مثال ذلك ما جرى في عهد السلطان حسام الدين لاجين الذي أجرى روكا للأرض وأعاد توزيعها للتخلص من الأمراء الأقوياء.

(١١٨) كلود كاهن : المرجع السابق، ص ٢٦٤.

(١١٩) انظر : عصام الدين عبدالرؤوف : الدول الإسلامية المستقلة في المشرق، ص ٤٥، القاهرة ١٩٨٧،

توفيق محمد لقبابي : التطور السياسي لدولة الغور الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٨٦، مخطوطة، ص ٥٦.

(١٢٠) الأصطخرى : المسالك والممالك، ص ١٥٨، القاهرة ١٩٦١.

والجدير بالذكر أن الإقطاع الغزنوي حمل بعض سمات الفيودالية الأوروبية من حيث تعهد الأمراء المقطعين بتقديم أجنادهم للعمل في جيوش السلاطين، فضلا عن تقديم ضرائب عينية من المنسوجات والخيول والبغال المسرجة، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الهدايا والألطاف تقدم في الأعياد الرسمية كعيدي النيروز والمهرجان.(١٢١).

وعلى أنقاض الغزنويين قامت الدولة الغورية أواخر القرن الخامس الهجري. وبالمثل سادتها الإقطاعية العسكرية؛ حتى ليذهب ابن خلدون(١٢٢) إلى أن الدولة كانت تتشكل من ولايات إقطاعية. وليس أدل على ذلك من أن أحد سلاطين الغور كان ابن أمة من عبيد الأرض.(١٢٣) وهذا يلقى ضوءا على الصراع بين السادة الإقطاعيين والعبيد الذين كانوا في مرتبة أدنى من مرتبة الأقنان في الاقطاع الفيودالي. كما يقف شاهدا على عدم استقرار الإقطاعية الشرقية نتيجة التغييرات المتوالية على إثر الصراعات القبلية والإثنية في مناطق كانت تعيش على هامش دار الإسلام.(١٢٤)

لكن الإقطاع الغوري تطبع ببعض سمات الفيودالية، من حيث جمع الأمراء المقطعين بين الإقطاع والإدارة.(١٢٥) كذا تقديم الأمراء خدمات عسكرية للسلطنة.(١٢٦) وأخيرا تمتع الأمير المقطع بسائر حقوق الملكية في إقطاعه.(١٢٧)

ونظرا لكون الإقطاع العسكري هو السائد في الدولة الغورية، تعاظم شأن قواد العسكر حتى إنهم أخلوا بواجباتهم العسكرية إزاء السلطنة في أواخر سني الدولة، واستغلوا استقلالهم الإداري في تقوية نفوذهم ودخلوا في صراع مع السلطنة حسم لصالحهم في النهاية حيث تمكنوا من إسقاط الدولة الغورية.(١٢٨)

---

(١٢١) ابن الأثير: الكامل، حوادث سنة ٤٠١هـ.

(١٢٢) العبر: ٤ : ٤٦٣.

(١٢٣) توفيق محمد لقبابي: المرجع السابق، ص ١٢٩.

(١٢٤) نفسه ص ٢٣٨.

(١٢٥) Lane - Poole : Medieval India, P. 40, London, 1903.

(١٢٦) عادل رستم: مظاهر الحضارة الإسلامية في عهد سلطنة دهلى، رسالة دكتوراه، كلية الأداب - جامعة القاهرة ١٩٨٥، مخطوطه، ص ١٦٢.

(١٢٧) توفيق محمد لقبابي: المرجع السابق، ص ٣٦١.

(١٢٨) نفسه ص ٣٥٠.

وعلى أنقاض الدولة الغورية تأسست سلطنة المماليك في دهلى التي ورثت عنها نظام الإقطاع العسكري. أما الأراضي الخراجية فكانت جد محدودة إذ اشتملت الأراضي التي دانت لسلاطينها صلحا؛ وقد أثقلت بالجبايات والمغارم[١٢٩]. كما عرفت السلطنة فضلا عن الإقطاع العسكري، إقطاع الاستغلال وإقطاع الإرفاق. وإقطاع الإرفاق يتعلق بأسلوب استغلال المناجم والمحاجر وهو ما عرف باسم الركاز[١٣٠].

وليس أدل على هشاشة إقطاع الاستغلال من تناقصه نتيجة مصادرة السلاطين. لذلك ظل الإقطاع العسكري يمثل النمط السائد في عصر سلاطين دهلى.

كان السلطان هو الذي يمنح الأرض لكبار القادة الذين كانوا في الوقت نفسه ولاة الأقاليم الإدارية الكبرى[١٣١] التي كانوا بدورهم يوزعونها إقطاعات صغرى على أجنادهم. كما تمتع هؤلاء الأمراء بامتياز تضمين الجباية داخل ولاياتهم.

وثمة تشابه كبير بين هذا النمط الإقطاعي وبين الفيودالية الأوروبية. يتجلى هذا التشابه في ظروف النشأة؛ حيث كانت «الحماية» من خطر الإغارات[١٣٢] الخارجية تمثل السبب الأساسي لنشوء الإقطاع في الهند وفي أوروبا. كما يتمثل في الجمع بين تملك الأرض وبين السلطة الإدارية. هذا فضلا عن كون أمراء الإقطاع في الحالين هم أهل الحل والعقد في اختيار السلاطين والملوك[١٣٣]. كما تشابه الإقطاعان في طبيعة التشكيل الهرمي من القمة إلى القاعدة[١٣٤]. وأخيرا تماثلا في ارتباط الإقطاع بتقديم العون العسكري للسلاطين[١٣٥].

---

(١٢٩) عصام الدين عبدالرؤوف : المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(١٣٠) كلود كاهن : المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(١٣١) نفسه ص ١٦٢.

(١٣٢) نفسه ص ١٦٣.

(١٣٣) نفسه ص ١٦٤.

(١٣٤) Quershi : The administration of the Sultanate of Delhi, P. 124, London?

(١٣٥) عصام الدين عبدالرؤوف : بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص ٢١٣.

وليس أدل على مدى اتساع أملاك الأمراء المقطعين من قول العمري[١٣٦] بأنها كانت «تشمل بلادا تكثر عبرتها». وهي أشبه ما تكون «بالدومين» الفيودالي الذي يمارس فيه الأمير المقطع صلاحيات مطلقة[١٣٧] هذا هو ما لاحظه ابن بطوطة[١٣٨] إبان سياحته ببلاد الهند آنذاك حيث ذكر ـ على سبيل المثال ـ أن القائد العسكري «كشلوفان» بسط سيادته على عدة مدن وحصون.

أما عن علاقة الأمراء المقطعين بالسلطان، فقد تحددت وفق أعراف ثابتة تحتم على الأمير المقطع ـ فضلا عن تقديم العون العسكري للسلطان ـ أن يقدم له سنويا قدرا معلوما من ريع اقطاعه[١٣٩]. هذا بالإضافة إلى هدايا عينية من الخيول والأسلحة والأواني الذهبية والفضية المطعمة بالأحجار الكريمة[١٤٠].

وقد ازداد نفوذ أمراء الإقطاع خصوصا إبان مرحلة الغزو المغولي[١٤١]. ولطالما أرغم الأمراء السلاطين على توسيع إقطاعاتهم بالاستيلاء على أراضي الحبوس[١٤٢]، وعبثا حاول هؤلاء السلاطين الأواخر ردعهم.[١٤٣]

وإلى جانب الاقطاع العسكري؛ منح السلاطين كبار الموظفين والفقهاء إقطاعات بدلا من الرواتب[١٤٤] وقد تعاظم نفوذ الجهاز الإداري إبان عهود السلاطين الأواخر حتى إن بعضهم اغتصبوا مساحات من أملاك السلطنة وضموها لإقطاعاتهم[١٤٥] ومع ذلك امتدح ابن بطوطة[١٤٦] هذه الظاهرة في الوقت الذي ندد فيه

(١٣٦) مسالك الأبصار، مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم ٨ معارف عامة، ورقة ٥.

(١٣٧) عصام الدين عبدالرؤوف : المرجع السابق، ص ٢١٣.

(١٣٨) تحفة النظار في عجائب الأمصار، جـ ٢، ص ٨، بيروت.

(١٣٩) نفسه ص ٣٤.

(١٤٠)ابن فضل الله العمري : المرجع السابق، ورقة ٦.

(١٤١) عصام الدين عبدالرؤوف : المرجع السابق، ص ٢١٢.

(١٤٢) نفسه ٢١٣.

(١٤٣) نفسه ص ٢١٤.

(١٤٤) ابن فضل الله العمري : المرجع السابق، ورقة ٥.
وقد ذكر العمري أن قاضي القضاة كان يمنح عشرين قرية، أما المحتسب فكان إقطاعه قرية واحدة. المصدر نفسه، ورقة ٦.

(١٤٥) عصام الدين عبدالرؤوف : المرجع السابق، ص ٢١٣.

(١٤٦) تحفة النظار، ص ٣٠٥.

بإقطاع «التضمين».

على أن الإقطاع المملوكي في الهند ـ شأنه شأن الإقطاع المملوكي في مصر والشام ـ أخذ في التدهور نتيجة تخريب الإقطاعات لإهمال الصيانة والاستصلاح والسقاية وانصراف العسكر المقطع إلى الإغارة على القوافل التجارية ونهبها[١٤٧]. بل منهم من آثر بيع إقطاعه للتفرغ لتلك الحرفة المربحة.[١٤٨]

وتلقى المقطعون ضربة قاصمة عندما تولى علاء الدين مسعود السلطنة. وقد اشتهر بالبأس والجرأة إلى حد إصدار قرار «بتأميم» إقطاعات العسكر وأيلولة ملكيتها للسلطنة[١٤٩]. كما صادر إقطاعات الهنود المتوارثة عن العهود السابقة[١٥٠]، نتيجة ارهاقهم الفلاحين بالمغارم والسخرة[١٥١]. أما من بقى منهم على إقطاعه فقد ألزمهم بجبايات باهظة حتى تخلوا عنها في النهاية [١٥٢] واستهدفت إجراءاته تلك تقوية قبضة السلطنة بعد تطاول الإقطاعيين عليها في عهود أسلافه. وهذا يفسر لماذا استثنى البراهمة من المصادرة فأبقاهم على إقطاعاتهم نظرا لموادعتهم من ناحية وإغرائهم على اعتناق الإسلام من ناحية أخرى[١٥٣].

هكذا تضعضعت الإقطاعية في الهند إبان عهود سلاطين دهلى الأواخر؛ لتنتعش من جديد على يد المغول.

معلوم أن غزوات المغول شكلت أخطر الاجتياحات التركية التي انطلقت من وسط آسيا إلى سواحل البحر المتوسط وآسيا الصغرى[١٥٤]. وقد أسفر هذا الاجتياح عن تأسيس كيانات سياسية مغولية كبرى، أهمها الدولة الإيلخانية التي هيمنت على

---

(١٤٧) توفيق محمد لقبابي : المرجع السابق، ص ٣٦١.

(١٤٨) عادل رستم : المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٤٩) نفسه ص ١٥١.

(١٥٠) عصام الدين عبدالرؤوف : المرجع السابق، ص ١١٤.

(١٥١) نفسه ص ٢١٤.

(١٥٢) عادل رستم : المرجع السابق، ص ١٥٤.

(١٥٣) Rawlinson : Ashort cultural history of India, P. 243 London, 1965.

(١٥٤) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ٢٥٤.

إيران والعراق، ودولة القبيلة الذهبية في روسيا، ومملكة جغتاي في آسيا الوسطى، فضلا عن دولتهم بالصين.

وما يعنينا هو معرفة نمط الإنتاج الذي ساد الدولة الايلخانية التي اعتنق مغولها الإسلام واندمجوا في قبائل التركمان. يرى كلود كاهن[١٥٥] أن الاجتياح المغولي عموما تمخض عن تحويل الاقتصاد الآسيوي التجاري إلى اقتصاد زراعي رعوي. وفي سائر الممالك المغولية ساد النظام الإقطاعي المعروف باسم «سيورغال»[١٥٦]؛ ذلك النمط الذي استمر يسري بعد سقوط الدولة الإيلخانية في الإمارات المغولية والتركمانية والكيانات المحلية الصغرى التي قامت على انقاضها، والتي احترفت الحرب إلى جانب الرعي بالدرجة الأولى. وبالمثل ورث مغول الجغتاي الذين انسابوا إلى الهند إبان الغزو التيموري النظم الإقطاعية نفسها التي سادت زمن الغزنويين والغوريين وسلاطين دهلى.

ولنعرض لبعض مظاهر سيادة الإقطاعية العسكرية في دول المغول التي تأثرت بالإقطاع السلجوقي[١٥٧]. ورث الخانات عن السلاجقة سياسة تقسيم الدولة إلى إمارات إقطاعية كبرى. فقد قسمت الدولة الإيلخانية إلى ثمانية أقسام إدارية جمع أمراؤها الإقطاعيون العسكر بين حيازة الأرض والإدارة[١٥٨] وهذا يعني أن هؤلاء الأمراء كانوا قادة عسكريين أقطعهم الخانات تلك الولايات ثم قاموا بدورهم بتوزيعها إقطاعات صغرى على أجنادهم[١٥٩].

ويشبه القلقشندي[١٦٠] إقطاع المغول العسكري بنظيره المملوكي من حيث تراوح الإقطاع بين الصغر والاتساع باختلاف الرتب العسكرية من أمراء العشرة إلى أمراء المائة إلى أمراء الألف وهلم جرا.

---

(١٥٥) نفسه ص ٢٦٧.

(١٥٦) نفسه ص ٢٦٩.

(١٥٧) محمد محيي الدين الإدريسي: التطور السياسي للدولة الإيلخانية في عهد أولجايتو، رسالة ماجستير كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٨٦، مخطوطة، ص ٢٨.

(١٥٨) أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، جـ ٢، ص ٣، بيروت ١٩٦٨.

(١٥٩) Howorth : History of the Mongols, Vol. 3, P. 309, London, 1888.

(١٦٠) صبح الأعشى، جـ ٤، ص ٤٢٣.

وكما هو حال الإقطاع المملوكي كان الإقطاع المغولي إقطاع رقبة يورث في الأعقاب. يقول القلقشندي[١٦١] : «لكل طائفة أرض لنزولهم توارثها الخلف عن السلف منذ ملك هولاكو البلاد؛ فيها منزلهم ولهم بها مزدرع لأقواتهم، ولكنهم لا يعيشون بالحرث والزرع». وهذا يعني أن العسكر المقطع قد تفرغ للحرب وأوكل إدارة إقطاعه للوكلاء. وقد ارتبط الإقطاع بالخدمة العسكرية؛ وهو أمر أكده رشيد الدين[١٦٢] فضل الله حين ذكر أن «خراسان كانت تتوزع على الجند المقيم بها من أجل الدفاع عنها». فقد كان على الأمراء المقطعين فضلا عن الدفاع عن ولاياتهم أن يقدموا للخانات عددا معينا من الجند للمشاركة في حروبهم.

كان هؤلاء الأمراء ينفقون على أجنادهم من عائدات إقطاعهم، كما وجب عليهم ترميم وصيانة القلاع والحصون في دوائر إقطاعهم[١٦٣]. وهذا يدل على وجود أعراف تحدد العلاقة بين الخان وأمرائه على غرار العلاقة بين الملك والفصل في الإقطاع الفيودالي[١٦٤]. ومن القرائن الدالة على ذلك أيضا التزام الأمراء بتقديم الهدايا للخانات أثناء زياراتهم الدورية لمقر السلطنة. ومنها أخيرا أنهم كانوا يشاركون في اختيارهم للسلطنة.[١٦٥]

أما عن علاقة الأمير الإقطاعي بالفلاحين، فقد عرف الإقطاع المغولي الكثير من الجبايات والمغارم التي طالما عانى منها الفلاحون كالمعونة وضيافة الجند والسخرة في الأعمال العامة[١٦٦].

وفضلا عن الإقطاع العسكري، وجدت صيغ إقطاعية أخرى مثل «تضمين» الجباية على نحو ما عرفه الإقطاع الإسلامي بوجه عام[١٦٧]. كذلك أقطع الخانات بعض العناصر الأخرى غير العسكرية. فنعلم أن السلطان غازان أقطع ـ على سبيل

---

(١٦١) نفسه ص ٤٢٥.

(١٦٢) نقلا عن محمد محيي الدين الإدريسي في رسالته سالفة الذكر، ص ١٤٧.

(١٦٣) Spuler : Les Mongols dans L'histoirem P.67, Paris, 1961.

(١٦٤) Howorth : Op. Cit, vol. 3, P.554.

(١٦٥) محمد محيي الدين الإدريسي : المرجع السابق. ص ١٨٨.

(١٦٦) نفسه ص ١٣٥.

(١٦٧) نفسه، ص ١١٤.

المثال ـ بعض أمراء المماليك الهاربين من مصر والشام إقطاعات جليلة في دولته[١٦٨]. كما أقطع السلطان أولجايتو بعض شيوخ القبائل العربية مثل الأمير مهنا الذي أقطعه الحلة وابنه سليمان الذي أقطعه البلاد الفراتية[١٦٩] وبالمثل أقطع السلاطين المغول بعض الأمراء المحليين من سكان البلاد التي دانت لسيادتهم[١٧٠]. لكن هذه الإقطاعات جميعا كانت محدودة بالقياس إلى الإقطاع العسكري.[١٧١]

وبديهي أن يسفر الإقطاع المغولي ـ شأنه شأن الاقطاع الإسلامي عموما ـ عن تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وهو ما سوف نوضحه في دراسات تالية.

خلاصة القول؛ إن النظام الإقطاعي ساد العالم الإسلامي برمته منذ منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري. وأن الصبغة العسكرية غلبت عليه نظرا لغلبة العناصر البدوية الطرفدارية التي اغتصبت السلطة السياسية عن طريق الغلبة. كما أن الإقطاع الإسلامي عموما في ملامحه وقسماته قريب الشبه بالفيودالية الأوروبية وإن احتفظ بخصائصه المميزة.

---

(١٦٨) إبراهيم علي طرخان : المرجع السابق، ص ٩٨.

(١٦٩) محمد محيي الدين الإدريسي : المرجع السابق، ص ١١٤.

(١٧٠) نفسه ص ١٣٥.

(١٧١) Malcolm : The history of Persia, Vol. 2, P. 204, London, 1929.

مصـــادر البحـــث

١ - إبراهيم القادري : أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي (عصر الامارة) رسالة ماجستير، كلية الآداب بفاس ١٩٨٤ مخطوطة.

٢ - إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة ١٩٦٨.

٣ - ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الدار البيضاء ١٩٥٤.

٤ - ابن الأثير : الكامل في التاريخ، عدة أجزاء، ليدن ١٨٦٦.

٥ - ابن الساعي : الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير، جـ ٩، بغداد، ١٩٣٤.

٦ - ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ ٤، بولاق ١٣١١هـ.

٧ - ابن بطوطة : تحفة النظار في عجائب الأمصار، جـ ٢، بيروت؟

٨ - ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، جـ ١٠، القاهرة ١٩٦١.

٩ - ابن حزم : الرد على ابن النغريلة اليهودي، القاهرة ١٩٦٠.

١٠ - ابن حوقل : المسالك والممالك، ليدن ١٨٧٢.

١١ - ابن خلدون : العبر، عدة أجزاء، بولاق ١٩٨٤.

١٢ - ابن سلام : الأموال، القاهرة ١٩٧١.

١٣ - ابن عبدون : رسائل في الحسبة، القاهرة ١٩٥٥.

١٤ - ابن عذاري : البيان المغرب، جـ ١ ليدن ١٩٤٨، جـ ٤، بيروت ١٩٦٧.

١٥ - ابن فضل الله العمري : مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم ٨ معارف عامة.

١٦ - ابن القطان : جزء من كتاب نظم الجمان، تحقيق د. محمود مكي، الرباط ١٩٦٤.

١٧ - ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، بيروت ١٩٠٨.

١٨ - ابن كثير : البداية والنهاية، جـ ١٢، القاهرة ١٩٣٣.

١٩ - ابن مماتي : قوانين الدواوين، القاهرة ١٢٩٩هـ.

٢٠ - أبو الفدا : المختصر في أخبار البشر، جـ ٤، بيروت ١٩٦٨.
٢١ - أبو يوسف : الخراج، القاهرة ١٣٠٢هـ.
٢٢ - أحمد إبراهيم الشريف : العالم الإسلامي في العصر العباسي، القاهرة ١٩٦٦.
٢٣ - أحمد صادق سعد : ست دراسات في نمط الإنتاج الآسيوي، بيروت ١٩٧٩.
٢٤ - أحمد مختار العبادي والسيد عبدالعزيز سالم : تاريخ البحرية الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية ١٩٧١.
٢٥ - الإدريسي : صفة المغرب وأرض السودان ومصر، ليدن ١٨٩٤.
٢٦ - أرشيبالدلويس : القوي البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، القاهرة؟
٢٧ - Ostrogorosky : History of the Byzantine State, Oxford, 1988.
٢٨ - آشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، دمشق ١٩٨٥.
٢٩ - الإصطخري : المسالك والممالك، القاهرة ١٩٦١.
٣٠ - إمحمد بن عبود : جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري تطوان ١٩٨٧.
٣١ - إيف لاكوست : العلامة ابن خلدون، بيروت ١٩٨٤.
٣٢ - بدري محمد فهد : تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير، بغداد ١٩٧٣.
٣٣ - Provencal : Histoire de L'Espagne Musulmane, Vol. 3 Paris 1950.
٣٤ - بلوك (مارك) : مشكلة الذهب في العصر الوسيط، فصل في كتاب : بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة ١٩٦١.
٣٥ - البيدق : أخبار المهري بن تومرت، الرباط ١٩٧١.
٣٦ - Terrasse : Histoire du Maroc, Casablanca, 1949.
٣٧ - توفيق محمد لقبابي : التطور السياسي للدولة الغورية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ١٩٨٦، مخطوطة.

٣٨ - جب (هاملتون) : دراسات في حضارة الإسلام، بيروت ١٩٦٤ .
٣٩ - جواتياين : دراسات في التاريخ الاقتصادي والنظم الاسلامية، الكويت ١٩٨٠ .
٤٠ - حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، القاهرة ١٩٨١ .
٤١ - حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين، القاهرة ١٩٥٧ .
٤٢ - Rawlinson : Ashort cultural history of India, London, 1965.
٤٣ - سالم بن حمود السيابي : عمان عبر التاريخ، عمان ١٩٨٦ .
٤٤ - سامية مصطفى مسعد : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عهد المرابطين والموحدين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق، ١٩٨٦، مخطوطة.
٤٥ - السبكي : مفيد النعم ومبيد النقم، مصر ١٣١٧هـ.
٤٦ - Spuler : Les Mongols dans L'histoire, Paris, 1951.
٤٧ - سعاد ماهر : البحرية في مصر الإسلامية، القاهرة ١٩٦٧ .
٤٨ - السلاوي : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، جـ ٢ الدار البيضاء ١٩٥٤ .
٤٩ - سمير أمين : التطور اللامتكافىء، بيروت ١٩٧٨ .
٥٠ - سمير أمين : الطبقة والأمة في التاريخ في المرحلة الامبريالية، بيروت ١٩٨٠ .
٥١ - السيد الباز العريني : المماليك، القاهرة ١٩٦٧ .
٥٢ - Schat : An introduction to Islamic Law, Oxford, 1964.
٥٣ - الطرطوشي : سراج الملوك، القاهرة ١٢٨٩هـ.
٥٤ - عادل رستم : مظاهر الحضارة الإسلامية في عصر سلطنة دهلى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٥، مخطوطة.
٥٥ - عبدالحميد يونس : الهلالية في التاريخ والأدب الشعبي، القاهرة ١٩٥٦ .
٥٦ - عبدالعزيز الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بغداد، ١٩٤٨ .
٥٧ - عبدالعزيز الدوري : نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، عدد ١، يونيو ١٩٥٩ .

٥٨ - عبدالعزيز الدوري : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت ١٩٧٨.
٥٩ - عبدالله بن بلقين : كتاب التبيان، القاهرة ١٩٥٥.
٦٠ - عبدالله علام : الدولة الموحدية بالمغرب، القاهرة ١٩٥٥.
٦١ - عبدالنعيم حسنين : إيران والعراق في العصر السلجوقي، القاهرة ١٩٨١.
٦٢ - عصام عبدالرؤوف : بلاد الهند في العصر الإسلامي، القاهرة ١٩٧٠.
٦٣ - عصام عبدالرؤوف : الدول الإسلامية المستقلة في الشرق، القاهرة ١٩٨٧.
٦٤ - عصمت دندش : الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية عصر الموحدين، رسالة دكتوراة، كلية الآداب - جامعة عين شمس، ١٩٨٥، مخطوطة.
٦٥ - قدامة بن جعفر : الخراج وصنعة الكتابة، ليدن ١٨١٩.
٦٦ - Quershi : The administration of the Sultanat of Delhi, Lahor?
٦٧ - القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشا، عدة أجزاء، القاهرة.
٦٨ - كاهن (كلود) : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، بيروت ١٩٧٧.
٦٩ - Kahn : L'evolution Sociale Musulmane, Vo 1.2, Paris, 1959.
٧٠ - لومبار (موريس) : الإسلام في عظمته الاولى، بيروت ١٩٧٧.
٧١ - لومبار (موريس) : الذهب الإسلامي منذ القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر الميلادي، فصل في كتاب : بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة ١٩٦١.
٧٢ - لوبيز (روبرت) : محمد وشارلمان، فصل في كتاب : بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة ١٩٦١.
٧٣ - لويس (برنارد) : النقابات الإسلامية، ترجمة عبدالعزيز الدوري، مجلة الرسالة الأسبوعية، أعداد ٣٥٥، ٥٦، ٥٧، القاهرة، إبريل ١٩٤٠.
٧٤ - Lane - Poole : Medieval India under the Mohammedan rule, New York, 1962.
٧٥ - Lane - Poole : History of Egypt in the middle ages, London 1901.

٧٦ - Massignon : La Passion d' al - Hallaj, Paris, 1922.
٧٧ - المالكي : رياض النفوس، جـ ١، القاهرة ١٩٥٢.
٧٨ - الماوردي : الأحكام السلطانية، القاهرة ١٩٦٠.
٧٩ - مؤنس عوض : سياسة نور الدين محمود الخارجية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٨٧، مخطوطة.
٨٠ - مجهول : الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، الدار البيضاء ١٩٧٩.
٨١ - محمد الشيخ : الإمارات العربية في بلاد الشام في القرنين الحادي عشر والثاني، الاسكندرية ١٩٨٠.
٨٢ - محمد محيي الدين الإدريسي : التطور السياسي للدولة الإيلخانية في عهد أولجايتو، رسالة ماجستير، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٦، مخطوطة.
٨٣ - محمود اسماعيل : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الكويت ١٩٨٨.
٨٤ - محمود إسماعيل : الحركات السرية في الإسلام، بيروت ١٩٧٣.
٨٥ - محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامي جـ ١، ٢، الدار البيضاء ١٩٨٠.
٨٦ - محمود إسماعيل : مغربيات، فاس ١٩٧٧.
٨٧ - محمود إسماعيل : مقالات في الفكر والتاريخ، الدار البيضاء ١٩٧٩.
٨٨ - المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة ١٩٦٣.
٨٩ - Mercier : Histoire de L'Afrique Septentrionale, Paris 1980.
٩٠ - المقريزي : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، القاهرة ١٩٧١.
٩١ - المقريزي : السلوك في معرفة دول الملوك، جـ ١، القاهرة ١٩٣٦.
٩٢ - المقريزي : المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، جـ ١، ٢، القاهرة ١٢٠٧هـ.
٩٣ - المكتبة الصقلية، جـ ١، ليبزج ١٨٦٥.
٩٤ - نظام الملك : سياسة نامة، الترجمة العربية، القاهرة ١٩٧٦.
٩٥ - نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة ١٩٧٣.

٩٦ - هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، القاهرة ١٩٨٥.

٩٧ - Howrth : History of the Mongols' Vol. 3, London, 1888.

٩٨ - الونشريسي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والاندلس، جـ ٨، فاس.

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره.	د. سهام الفريح
٤ ـ الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانكليزية).	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي احمد باكثير	د. محمد عبده
٧ - تحليل اخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية) .	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق .	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرآة والفلسفة .	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠- الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر.	د. فهد الثاقب الثاقب
١١- البيئة والسلوك .	د. طلعت منصور
١٢- عالمية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون .	د. صلاح الدين البحيري
١٣- لورنس ومحفوظ، دراسة ادبية سيكلوجية، مقارنة .	د. محمد رجا الدريني
١٤- آل قدامة والصالحية .	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥- أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية .	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦- مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية .	د. عزمي موسى اسلام
١٧- العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨- وحدة مينافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها .	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩- مفهوم التهكم عند كير كجور	د. امام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠- نظرة في قرينة الاعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة.	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١- الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الالهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٢٢- تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس .	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣- مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية .	د. احمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤- مفاهيم العلاج النفسي وانماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور) .	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥- نحاة القيروان .	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦- من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية .	د. محمد عيسى صالحية
٢٧- الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية .	د. توفيق علي الفيل
٢٨- مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا .	الأستاذ / سعيد زايد
٢٩- واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠- مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص اللايوطوبي (باللغة الانجليزية) .	د. محمد رجا الدريني
٣١- مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	د. عزمي موسى اسلام
٣٢- الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣- بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية .	د. محمد رجب النجار
٣٤- الارشاد النفسي تطور مفهومه وتمييزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥- اتجاهات الآباء والامهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات .	عبدالفتاح القرشي
٣٦- علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧- قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والاسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨- عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب .	د. وسمية المنصور
٣٩- المواقع الاسلامية المندثرة في وادي حلي	د. احمد بن عمر الزيلعي
٤٠- البحر في شعر الاندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١- البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢- وثائق جديدة عن حملة سنان باشا الى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ - ١٥٦٩م)	د. محمد عيسى صالحية
٤٣- التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤- المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي .	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
٤٥- عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة .	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦- ضمائر الغيبة اصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧- قبيلة اياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد احسان النص
٤٨- تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث .	د. عبدالمالك خلف التميمي

الحولية التاسعة :

٤٩- أضواء على ملكة سبأ .	د. محمد ابراهيم مرسي
٥٠- دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١- هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢- الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣- الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج

٥٤- مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥- الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة امريكية معاصرة	د. منصور ابو خمسين
٥٦- رحلات جلفر الرحلة الى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة :

٥٧- التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) .	د. نورة الفلاح
٥٨- حركة مسيلمة الحنفي .	د. احسان صدقي العمد
٥٩- الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠- التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية .	د. نايف نمر خرما
٦١- الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ / ١٠٣١ ـ ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣- نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت .	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤- المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني

الحولية الحادية عشرة :

٦٥- جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٦٦- النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم ابو العدوس
٦٧- النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨- نظرات في علم دلالة الألفاظ عند احمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القارىء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة: ـ

ـ عمر القارىء: - ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

.....

.....

.....

.....

قسم الاشـــتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالـدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقدا / شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و / أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم : .....

المهنة / الوظيفة : .....

العنوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
أ.د. بدر جاسم اليعقوب

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

- مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة
- تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية
- صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
- تقوم المجلة باصدار ما يأتي:

ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

- عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
- يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم
- الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت ٢ د.ك للافراد ـ ١٢ د.ك للمؤسسات

ب) الدول العربية ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية · محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
أ.د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ٩٤ ديناراً للمؤسسات.
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
مجلة فصلية - متخصصة - محكّمة

رئيس هيئة التحرير

أ. د. عبدالرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير :
أ.د. فهد ثاقب الثاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (١,٠) دينار، عُمان (١,٠) ريال، العراق (١,٠) دينار، الاردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (500) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك.	4 د.ك.	5,5 د.ك.	7 د.ك.
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	160 دولار

• تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) أما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101695) لدى بنك الخليج / فرع العديلية.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة
الكويت. هاتف: 2549421 / 2549387 - تلكس: 22616 الكويت

the territories and to establish military regimes encouraging feudalism.

The investigation research has proved the dominance of military feudalism in the entire Islamic world since the middle of the 5th Hijri century. This military feudalism had many of the characteristics of the European federal feudalism but it also had many special traits. Most important of these was that feudalism involved the collection of money in the system known as the system of 'obligation' or 'guarantee'. Also, there existed other civil forms allowing 'beneficial' or 'exploitational' feudalism besides the military feudalism which was characterised by the feudalist having all the rights to ownership.

Finally, the investigation (research) has proved that there existed some differences in the domination of the feudalist characteristic features between one Islamic region and another, although such differences did not change the main traits of Islamic feudalism. Such main traits are evidence that it had historically existed; and such existence was a true indicator of the political and cultural decline of the Islamic world since the middle of the 5th Hijri century.

Feudalism In the Islamic world (between the middle of the 5th Hijri century to the end of the 10th Hijri century) Historical Reality versus Theoretical Dialectic

Abstract

Researchers disagree on whether feudalism was known in the middle period of Islam. This is mainly due to the fact that during that period the Islamic world extended over a large area, and also the period itself extended over several centuries. Apart from that, different patterns of production were interlocking together to the extent of making it difficult to separate the dominant from the marginal ones. Also, there was a big difference between what was officially recorded in the Sultans' book of decrees, statutes and Fiqh and their practical application.

Finally, there is the mistake made by modern researchers in comparing Islamic feudalism with European feudalism.

In the face of such a problem it was inevitable to carry out an inductive investigation to historically survey the period thoroughly in order to be able to reach an accurate conclusion.

The investigation proved the existence of feudalism throughout the first four Hijri centuries, although it was a marginal existence. It also proved that it was well established and became dominant in the Islamic world since the middle of the 5th Hijri century and up to the early modern period.

There were two main reasons for this:

First: The Islamic world lost its resources from international trade due to the domination of foreign powers over the seas. The Muslims lost their role as mediators in the international trade route to these powers. This led to the deterioration of the bourgeoisie and prepared the way for feudal dominance.

Second: The Islamic world was plighted with a wave of bedouin groups coming from the far ends to dominate the heart and centre of

The Author

Dr. Mahmoud Ismail

Ph.D. in Islamic History, 1970, Cairo University.
Professor of Islamic History in the Faculty of Arts, Kuwait University.
He wrote seventeen books in history, Islamic thought and literature. Besides thirty studies issued in several Arabic periodicals.

Publications

- Social interpretation of Islamic thought, Casablanca, 1980.
- Secret Movements in Islamic history, Beirut, 1973.
- Influence of Khawarij in North Africa, Casablanca, 1977.
- Islamic Civilisation, Kuwait, 1988.
- New Spotlight on the history of Idrisides, Kuwait, 1989.

Sixty-Ninth Monograph

Feudalism in the Islamic world

(between the middle of the 5th Hijri century to the end of the 10th Hijri century Historical Reality versus Theoretical Dialectic

Dr. MAHMOUD ISMAIL

History Department — Kuwait University

Annals of the Faculty Of Arts

Volume XI, 1990

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XI, 1990

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

Feudalism in the Islamic world

(between the middle of the 5th Hijri century to the end of the 10th Hijri century Historical Reality versus Theoretical Dialectic

Dr. MAHMOUD ISMAIL

History Department — Kuwait University

VOLUME XI
Sixty-Ninth Monograph

1410 - 1411
1989 - 1990